وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 07 مارس 2023

أخبار الطاقة

المملكة تعالج مواءمة غزارة إنتاج الغاز مع قدرات نقله لمراكز الاستهلاك

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تدرس أرامكو السعودية استثماراً كبيراً في منشآت الغاز الطبيعي المسال خارج المملكة، مع تزايد الطلب العالمي على الوقود بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، تجري عملاقة الطاقة مناقشات مبكرة مع مطوري مصانع الغاز الطبيعي المسال لشراء حصة وتأمين الإمدادات من خلال اتفاقية شراء، حسبما نقلت «ال ان جي قلوبال».

ومن المقرر أن يرتفع استهلاك الغاز الطبيعي المسال في السنوات المقبلة مع اندفاع أوروبا لاستبدال الغاز عبر الأنابيب من روسيا وتوقع دول مثل الصين والهند زيادة الواردات، تضاعفت قيمة التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال العام الماضي إلى أكثر من 450 مليار دولار، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية.

وقال المصدر إن أرامكو تدرس مشاريع في الولايات المتحدة وآسيا، إن تفضيلها سيكون لمنشأة يمكنها بسهولة شحن الوقود شديد البرودة إلى آسيا، أكبر سوق في العالم.

إن الحصول على حصة في مصنع للغاز الطبيعي المسال وصفقة توريد من شأنه أن يساعد أرامكو في تحقيق هدفها المتمثل في التنويع بما يتجاوز إنتاج النفط والغاز إلى عالم تجارة الطاقة المربح.

قالت شركة شل في تقرير الشهر الماضي إن هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في مشروعات التسييل لتجنب اتساع فجوة إمداد الغاز الطبيعي المسال في وقت لاحق من هذا العقد.

نظرت أرامكو سابقًا في الدخول في الغاز الطبيعي المسال في عام 2019، وبحثت في شراء 25 ٪ من

منشأة بورت آرثر التابعة لشركة سيمبرا إنرجي في تكساس، لكنها تراجعت لأن جائحة الفيروس التاجي ألقت بثقلها على الطلب على الطاقة وألحقت الضرر بأوضاعها المالية. انتهت في عام 2021 اتفاقية غير ملزمة مدتها 20 عامًا لأرامكو لبيع الغاز الطبيعي المسال من بورت آرثر.

وقالت سيمبرا هذا الأسبوع إنها بصدد الانتهاء من تمويل جزء من هذا المشروع وتأمل في اتخاذ قرار استثماري نهائي بحلول نهاية مارس، تمتلك المملكة العربية السعودية بعضًا من أكبر احتياطيات الغاز في العالم، على الرغم من أنها تستخدم بشكل أساسي في السوق المحلية.

تحاول أرامكو تغيير ذلك وتخطط لإنفاق نحو 100 مليار دولار في العقد المقبل لتعزيز إنتاج الغاز في المملكة، لكنها لا تنوي صنع الغاز الطبيعي المسال محلياً، وبدلاً من ذلك، ستستخدم الإمدادات الإضافية لتلبية الطلب المحلي المتزايد ولتصدير الهيدروجين الأزرق، وهو وقود يتم تصنيعه عن طريق تحويل الغاز.

يُذكر أن المملكة العربية السعودية تعكف بالفعل للريادة في صناعة وتصدير الغاز الطبيعي المسال والتي تجسد المساعي السعودية الحثيثة في التحول المطرد في أعمال الطاقة لتسييل الغاز بغرض تصديره للعالم عبر أسطول من السفن الخاصة بنقل الغاز المسال وتسليمه للموانئ الرئيسة المهيّئة بمرافق تصنيع تعمل على إعادة الغاز المسال لحالته الأولى الغازية مما يفتح الأبواب على مصراعيها لتجارة أقوى للمملكة لنفاذ سوائل غازها الطبيعي للعالم معززة بمرتبة تنافسية عالمية تضع المملكة سادس أكبر سوق للغاز في العالم.

وكان وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان، قد كشف في منتدى الميزانية الأخير عن مدى قوة إصلاحات الطاقة بالمملكة منها معالجة «تشوه في قطاع البترول والغاز»، من حيث كيفية مواءمة الطاقة الإنتاجية من الغاز لقدرات نقله لمراكز الاستهلاك، أي لدينا غزارة في الإنتاج مع عدم توزيع وهذا الأمر تحت المعالجة الآن.

في وقت تخطط المملكة وبحلول عام 2030، أن تكون ضمن أكبر ثلاثة منتجين للغاز الطبيعي في العالم وأن تصدّره لأول مرة، وسوف تضاعف المملكة إنتاجها للغاز في العقد القادم إلى 23 مليار قدم مكعبة

قياسية في اليوم من أجل تلبية الطلب العالمي والمحلي للطاقة في المستقبل، ولتحقيق أقصى قيمة على الأجل البعيد، وضمنها زيادة إنتاج الغاز بأكثر من 50 ٪ بحلول عام 2030

تمتلك المملكة العربية السعودية اليوم سادس أكبر سوق للغاز في العالم، الأمر الذي يسهم بشدة في خفض كمية النفط المستخدمة لتوليد الطاقة محليًا، وذلك بفضل برنامجها الذي يهدف لتنويع مصادر طاقتها بعيدًا عن النفط الخام والسوائل من أجل توليد الكهرباء، وأصبح اللقيم النظيف المنخفض التكاليف ضروريًا لمواصلة التوسعات في قطاع البتروكيميائيات وقطاع الكهرباء في المملكة.

وتمشياً مع تركيز شركة أرامكو السعودية للمحافظة على تفوقها في قطاع التنقيب والإنتاج، واصلت الشركة تنفيذ إستراتيجيتها للتوسع في إنتاج الغاز لتلبية الطلب المحلي المتزايد، وزيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة للنفط الخام إلى 13,0 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027.

في وقت ارتفعت قيمة تجارة الغاز المسال العالمية إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق خلال العام الماضي، مع قفزة الأسعار وزيادة الطلب الأوروبي. وتضاعفت قيمة تجارة الغاز الطبيعي المسال في العالم إلى 450 مليار دولار في 2022، رغم زيادة حجم التجارة بنحو 5.5 ٪ فقط على أساس سنوي.

تزامن تطاير قيمة تجارة الغاز المسال عالميًا في 2022، مع تداعيات أزمة الطاقة والغاز العالمية التي أحدثها الغزو الروسي لأوكرانيا، ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الغاز الفورية وفواتير الاستيراد إلى مستويات قياسية عبر الأسواق الآسيوية والأوروبية الرئيسة. أدّى الغاز الطبيعي المسال دورًا حاسمًا في التخفيف من تأثير قطع إمدادات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي عام 2022.

وارتفعت أسعار الغاز الأوروبية، وفق مؤشر تي تي إف الهولندي، إلى متوسط يتجاوز 40 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في عام 2022، أي ما يقرب من 8 أمثال متوسطها لمدّة 5 سنوات بين عامي 2016 و2020، في آسيا، قفزت الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال إلى متوسط 34 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام الماضي، بزيادة 5 مرات عن متوسط السنوات الـ 5 (2016-2020).

ونتيجة لذلك، قفزت قيمة تجارة الغاز المسال المعتمدة على الأسعار الفورية إلى الضعف تقريبًا، لتتجاوز 230 مليار دولار خلال العام المنصرم، وفق وكالة الطاقة الدولية، كما أدّى نقص الإمدادات وارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الضغط على أسعار عقود الغاز الطبيعي المسال المرتبطة بمعادلة مع أسعار النفط، لترتفع بنسبة 70 ٪ في عام 2022 إلى متوسط 10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وأدّى ذلك إلى ارتفاع قيمة تجارة الغاز المسال المتداولة بموجب عقود طويلة الأجل مرتبطة بأسعار النفط -تمثّل 60 ٪ من تجارة الغاز المسال العالمية- بنسبة 90 ٪، لتصل إلى 220 مليار دولار. وجاءت قفزة قيمة تجارة الغاز المسال العالمية رغم نمو إمدادات الغاز الطبيعي المسال بوتيرة متواضعة نسبيًا في عام 2022، بنحو 5.5 ٪، على الرغم من الزيادة غير المسبوقة في الطلب الأوروبي، وبلغ معدل استغلال قدرة الإسالة العالمية 84 ٪ في المتوسط خلال 2022، دون تغيير عن مستويات 2021، وأعلى قليلًا من متوسط السنوات الـ 5 الماضية.

تراجع عائدات الضرائب الروسية من النفط والمنتجات البترولية بنسبة 48 ٪

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت عائدات الضرائب الروسية من النفط الخام والمنتجات البترولية بنسبة 48 ٪ في فبراير مقارنة بالعام السابق بسبب الانخفاض الكبير في سعر الدرجة الخام الروسية الرئيسية بعد أن حظر الاتحاد الأوروبي واردات النفط الروسي، بناءً على بيانات روسية رسمية.

انخفض إجمالي الإيرادات الضريبية من النفط والغاز الطبيعي بنسبة 46 ٪ على أساس سنوي إلى 6.9 مليارات دولار (521 مليار روبل روسي) في فبراير، وفقًا لبيانات وزارة المالية الروسية المنشورة يوم الجمعة. تراجعت عائدات روسيا من النفط الخام والمنتجات النفطية وحدها بنسبة 48 ٪ سنويًا لتصل إلى 4.8 مليارات دولار (361 مليار روبل). شكل النفط أكثر من ثلثي عائدات ضريبة الطاقة الروسية في فبراير.

كما تراجعت عائدات الغاز الطبيعي الروسي الشهر الماضي مقارنة بشهر فبراير 2022، عندما غزت روسيا أوكرانيا. تراجعت عائدات الغاز الطبيعي بنسبة 42 ٪ حيث قطعت روسيا إمدادات الغاز عن عدد من عملاء الاتحاد الأوروبي بعد الغزو. كان التراجع في سعر خام الأورال، صنف الخام الروسي الرائد، السبب الرئيسي لانخفاض الإيرادات للبلاد في شهري يناير وفبراير من هذا العام.

بلغت الميزانية الروسية 23.3 مليار دولار (1.76 تريليون روبل) في عجز في يناير، مقارنة بفائض يناير 2022، حيث تراجعت عائدات الدولة من النفط والغاز بنسبة 46.4 ٪ بسبب انخفاض سعر الأورال وانخفاض صادرات الغاز الطبيعي، المالية الروسية. تراجعت عائدات الميزانية الروسية من النفط والغاز في يناير بنسبة 46 ٪ مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي بسبب العقوبات المفروضة على صادرات النفط الروسية، مما أدى إلى انخفاض سعر خام الخام الروسي الرئيسي.

قالت وزارة المالية الروسية في وقت سابق هذا الأسبوع إن متوسط سعر مزيج الأورال بلغ 49.52 دولارًا للبرميل في يناير وفبراير 2023، مقارنة بـ88.89 دولارًا للبرميل في الأشهر نفسها من العام الماضي. بلغ متوسط سعر الأورال 49.56 دولارًا للبرميل في فبراير 2023، أو أقل بمقدار 1.86 مرة من متوسط السعر في فبراير 2022 - 92.15 دولارًا للبرميل.

في حين، لا تزال العديد من دول وسط وشرق أوروبا تعتمد على الخام الروسي ولم تتمكن من استبداله بسرعة أو بشكل كامل بدرجات بديلة. ونتيجة لذلك، فإن هذا يترك المنطقة عرضة للتسليح الروسي في المستقبل لإمدادات النفط الخام ومن المرجح أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ومع ذلك، يبدو أن الاضطرابات المحتملة في صادرات الخام الروسية لن تكون ضخمة في طبيعتها، حيث تعتمد الميزانية العامة للدولة الروسية بشكل كبير على الإيرادات من صادرات النفط لتحمل خسارة جميع المشترين الأوروبيين المتبقين. في يناير 2023، سجلت الميزانية الروسية عجزًا قياسيًا، ويتناقش المحللون باستمرار حول ما إذا كان الاقتصاد الروسي قادرًا على تحمل خسائر كبيرة في عائدات النفط والغاز.

علاوة على ذلك، إذا كان الكرملين يرغب بالفعل في الحد من صادرات النفط، فإنه كان ينبغي أن يخفض الإمدادات مرة أخرى في عام 2022 عندما كان من الممكن أن يكون لمثل هذه الخطوة تأثير دائم على الأسواق العالمية - على الأقل خطوة كان من شأنها أن تكون أقوى بكثير من التأثير المحتمل من اتخاذ تدابير مماثلة الآن.

وتتوقع وزارة الاقتصاد الأوكرانية أن الحظر الذي يفرضه الاتحاد الأوروبي على النفط والمنتجات البترولية الروسية يجب أن يخفض أرباح روسيا بنسبة 50 ٪ على الأقل. وقالت: «نتوقع انهيار أرباح صادرات النفط والغاز بأكثر من 50 ٪، وذلك بسبب فرض حظر الاتحاد الأوروبي على النفط والمنتجات البترولية وفرض قيود على الأسعار. ويمثل النفط والغاز 60 ٪ و40 ٪ من عائدات الميزانية الفيدرالية.

وقالت يوليا سفيريدينكو، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزيرة الاقتصاد في أوكرانيا نتوقع أن تنخفض عائدات روسيا إلى أقل من المستوى الحرج البالغ 40 مليار دولار لكل ربع. وأعربت عن أملها في أن يؤدي

انخفاض الأرباح إلى زيادة صعوبة استمرار روسيا في شن حرب موسعة.

في غضون ذلك، انهار الروبل الروسي أخيرًا، حيث انخفض إلى أكثر من 70 مقابل الدولار الأميركي إلى أدنى مستوى له في أكثر من سبعة أشهر بفضل انخفاض أسعار النفط الخام وكذلك المخاوف من أن تضر العقوبات المفروضة على النفط الروسي بإيرادات صادرات البلاد.

ألحقت عقوبات النفط الغربية وتكاليف ساحة المعركة المرتفعة خسائر فادحة بالمالية الروسية الشهر الماضي، مما دفع بميزانية الحكومة إلى أعمق عجز لها لبدء العام منذ أكثر من عقد. تراجعت عائدات النفط والغاز إلى النصف تقريبًا، حيث انخفضت بنسبة 46 ٪ في يناير مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، وفقًا لبيانات وزارة المالية الروسية المنشورة يوم الاثنين. وتعمل مصفاة نفط في صقلية، مملوكة لثاني أكبر شركة نفط وغاز روسية عملاقة لوك أويل، كممر للخام الروسي، الذي يشق طريقه في النهاية إلى الولايات المتحدة كبنزين ومنتجات نفطية مكررة أخرى.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك إن روسيا تعتزم خفض إنتاجها من النفط الخام في مارس بمقدار 500 ألف برميل يوميا أو نحو خمسة بالمئة من الإنتاج. وفرضت الدول الغربية قيودًا، في محاولة لخنق عائدات النفط الروسية ردًا على تصرفات البلاد في أوكرانيا. يشير خفض الإنتاج إلى أن سقف الأسعار الأخير الذي فرضه الاتحاد الأوروبي وحظره على المنتجات النفطية الروسية، والذي دخل حيز التنفيذ في 5 فبراير، كان له بعض التأثير.

وقالت ريبيكا بابين، كبيرة متداولي الطاقة للثروات الخاصة في سي آي بي سي»معظم المحللين قد بدأوا بالفعل تلمس انخفاض الإنتاج الروسي بمقدار 700.000-900.000 في عام 2023، وإن مفتاح خروج النفط الخام من نطاق تداوله الحالي هو انتعاش الطلب الصيني».

تحدى إنتاج روسيا العام الماضي التوقعات بحدوث انخفاض، لكن مبيعاتها النفطية ستصبح أكثر صعوبة في مواجهة العقوبات الجديدة. وقال أندرو ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشيتس للاستشارات «على المدى القصير جدا، (خفض الإنتاج الروسي) لا يعني كثيراً لأن هناك جدول صيانة كبير للمصافي يضعف الطلب

اليوم، ولكن مع تقدمنا واستمرار الطلب العالمي على النفط في التعافي، فإنه يزيد من عجز المعروض».

النفط يتراجع والمستثمرون ينتظرون شهادة جيروم باول

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

افتتحت أسعار النفط الخام على انخفاض أمس الاثنين بعد أن حددت الصين هدفا أقل من المتوقع للنمو الاقتصادي هذا العام عند نحو 5 ٪، في حين ينتظر المستثمرون بحذر شهادة رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي جيروم باول هذا الأسبوع، حيث إن الإجماع المتزايد في الولايات المتحدة على رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر في اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة القادم ضغط على الأسعار بشكل كبير.

وجرى تداول العقود الآجلة لخام برنت على انخفاض 53 سنتا أو 0.6 بالمئة إلى 85.30 دولارا للبرميل. كما تراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.6 بالمئة إلى 79.21 دولارا للبرميل.

وقالت فاندانا هاري، مؤسسة فاندا إنسايتس لتحليل سوق النفط: «لا يزال النفط الخام في حالة شد وجذب بين التفاؤل بشأن إعادة الانفتاح في الصين والعصبية من بنك الاحتياطي الفيدرالي المتشدد الذي يضر بالاقتصاد الأميركي».

كانت توقعات النمو التي تراقبها الصين عن كثب، والتي تم الإعلان عنها يوم الأحد، أقل من هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ 5.5 ٪ العام الماضي، نما الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي بنسبة 3 ٪ فقط، وقال رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ، يوم الأحد، إن أساس النمو المستقر في الصين بحاجة إلى التعزيز، ولا يزال الطلب غير الكافي يمثل مشكلة واضحة، وتوقعات المستثمرين والشركات الخاصة غير مستقرة.

ومع ذلك، رفع المحللون في بنك يو بي اس للاستثمار توقعاتهم لنمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى 5.4 ٪ لعام 2023 وإلى 5.2 ٪ لعام 2024 من 4.9 ٪ و 4.8 ٪ على التوالي، وقال تاو وانغ، رئيس البحوث

الاقتصادية الصينية في بنك يو بي إس للاستثمار، في مذكرة، إن «إعادة الانفتاح الاقتصادي تسير بشكل أفضل مما توقعنا سابقًا - لم تتحقق 'الموجة الثانية' المخيفة من كوفيد ولم تكن هناك مؤشرات تذكر على اضطرابات الإمدادات.

وقالت هاري إن الانتعاش كان أكبر من التراجع في الأخبار الأصلية ووضع أسعار النفط الخام في «منطقة ذروة الشراء، لذلك (ليس من المستغرب) تصحيح الأسعار هبوطيًا هذا الصباح»، في الوقت نفسه، من المرجح أن تتأثر أسعار النفط برفع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم، حيث تقوم البنوك المركزية العالمية بتشديد السياسة بسبب مخاوف من زيادة التضخم، بدأ التجار في أخذ زيادات الأسعار في الاعتبار في جميع أنحاء العالم، لكنهم يأملون في زيادات أقل من العام الماضي.

سيدلي رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، جيروم باول، بشهادته أمام الكونغرس يومي الثلاثاء والأربعاء، حيث من المحتمل أن يتم استجوابه بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى زيادة أكبر في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.

ومن المرجح أيضًا أن تعتمد الزيادات المستقبلية في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة على ما يكشفه تقرير الوظائف لشهر فبراير يوم الجمعة، يليه تقرير التضخم لشهر فبراير المقرر الأسبوع المقبل، خلال عطلة نهاية الأسبوع، قالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد إنه من «المحتمل جدًا» أن يرفعوا أسعار الفائدة هذا الشهر للحد من التضخم.

وقال ييب جن رونغ، محلل استراتيجيات السوق لدى أي جي في مذكرة 6 مارس، أعلنت الحكومة الصينية عن هدف 5 ٪ من إجمالي الناتج المحلي لعام 2023 في اجتماع المجلس الوطني لنواب الشعب، وهو أقل من توقعات السوق التي كانت تستهدف 5.5 ٪، وأضاف رونغ، «كان الهدف التقريبي البالغ 5 ٪ عند الحد الأدنى للتوقعات، مما أدى إلى تحدي الآمال في حدوث انتعاش أقوى من المتوقع والإشارة إلى نهج الانتظار والترقب في الاستفادة من التحفيز الكبير لدعم النمو».

في الولايات المتحدة، من المتوقع أن تقدم بيانات الرواتب غير الزراعية المقرر إصدارها في 10 مارس

مؤشرات إضافية للتضخم، وقال توم كيني وأريندام، وتشاكرابورتي المحللان في أبحاث ايه ان زد، في مذكرة 6 مارس «ستكون بيانات جداول الرواتب غير الزراعية محورية نظرًا لأن العديد من أعضاء الاحتياطي الفيدرالي يبحثون عن تهدئة في الوظائف بعد انتهاء شهر يناير الحار، إذا لم تهدأ الوظائف بما يكفي، قال العديد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي إنهم سيكونون منفتحين على زيادة بمقدار 50 نقطة أساس في.

سيتحدث رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول أمام اللجنة المصرفية بمجلس الشيوخ ولجنة الخدمات المالية بمجلس النواب في الفترة من 7 إلى 8 مارس، حيث ينتظر السوق سماع موقف الاحتياطي الفيدرالي بشأن رفع أسعار الفائدة.

وقال ستيفن إينيس، الشريك الإداري لإدارة الأصول في إس بي آي: «إذا لم يغلق باول الباب أمام احتمال زيادة أكبر، يمكن للأسواق أن تضع ثقلًا أكبر على زيادة 50 نقطة أساس في اجتماع مارس استجابةً لبيانات الشهر الماضي الأكثر سخونة».

ارتفعت مقايضات خام دبي في حين كانت الفروق بين الأشهر أقل في منتصف التعاملات الصباحية في آسيا في 6 مارس من الإغلاق السابق. كان سعر مقايضة مايو في دبي عند 81.87 دولارًا للبرميل في الساعة 10 صباحًا بتوقيت سنغافورة (0200 بتوقيت غرينتش)، بارتفاع 82 سنتًا للبرميل (1.01 ٪) عن إغلاق السوق الآسيوية في 3 مارس.

وتم ربط فارق شهري مقايضة أبريل / مايو في دبي عند 89 سنتا للبرميل في الساعة 10 صباحًا، بانخفاض 5 سنتات للبرميل خلال نفس الفترة، وتم ربط فارق شهري مايو / يونيو عند 87 سنتًا للبرميل، بانخفاض 2 سنت للبرميل. كان سعر صرف برنت / دبي في مايو عند 3.51 دولارات للبرميل، بانخفاض 5 سنتات للبرميل.

من جهتها، ألقت إدارة معلومات الطاقة الأميركية باللوم على مزج النفط الخام، والإنتاج غير المعلن عنه في التعديلات المرتفعة في البيانات الأميركية. وقالت الإدارة يوم الجمعة إن مزج النفط الخام ونقص إنتاج النفط المبلغ عنه كانا من الأسباب الرئيسة لأرقام التعديل المرتفعة في الآونة الأخيرة في بيانات

مخزون النفط الأسبوعية، وقال جو ديكارولیس، المسؤول في إدارة معلومات الطاقة، على تويتر: إن إدارة معلومات الطاقة ستغير استطلاعاتها للحصول على بيانات أكثر دقة عن إنتاج الخام، وكذلك تغيير أساليبها المحاسبية لمزج النفط الخام.

سجل تقييم إدارة معلومات الطاقة ثلاثة أسابيع متتالية من التعديلات المرتفعة نسبيًا على بيانات المخزون الخام، في أحدث البيانات، أبلغت إدارة معلومات الطاقة عن عامل تعديل يقارب 2.27 مليون برميل يوميًا، على قدم المساواة مع أكبر تعديل على الإطلاق منذ أن بدأت السجلات في عام 2001.

قال مات سميث، محلل النفط الرئيس للأميركيتين في كبلر، إن هذه البيانات تعمل كعنصر موازنة عندما لا تتوافق بيانات العرض والطلب الخاصة بإدارة معلومات الطاقة، وقال سميث: «تفتقد إدارة معلومات الطاقة عادة بعض عناصر العرض أو الطلب كل أسبوع، لكن حجم هذا الرقم نما بشكل كبير في السنوات الأخيرة».

وقال ديكارولیس إن إدارة معلومات الطاقة أكملت مؤخرًا تقييمًا لمدة 90 يومًا لأرقام التعديل المرتفعة. وأضاف أن بعض صادرات النفط الخام الأميركية المبلغ عنها تشمل منتجات أخرى، من المحتمل أن يكون البنزين الطبيعي والنافثا، والتي يمكن مزجها مع الخام أو الإبلاغ عنها كصادرات خام، وقال «هذا يعني أن حجم صادرات الخام الأميركية الفعلية أقل بقليل مما هو معلن».

وقال سميث إنه من الصعب قياس صادرات الخام الأميركية على أساس أسبوعي، وزاد هامش الخطأ في البيانات في السنوات الأخيرة مع زيادة الصادرات، وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن الولايات المتحدة صدرت نحو 5.63 ملايين برميل يوميا من الخام، وهو أعلى مستوى على الإطلاق، وبالمقارنة، بلغ أقوى أسبوع لصادرات الخام الأميركية من شركة البيانات والتحليلات كبلر 4,48 ملايين برميل يوميًا في الأسبوع المنتهي في 23 سبتمبر.

وفي الوقت نفسه، يسهم مزج النفط الخام أيضًا في أرقام التعديل الأعلى، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى مكثفات الحقل، والتي غالبًا ما يتم جمعها في خطوط تجميع الغاز أو عند مدخل محطات معالجة الغاز وإدخالها في نظام النفط الخام على شكل هيدروكربونات خفيفة.

لا يتـم جمـع بيانـات الإنتـاج عن هذه السـوائل في مسـوحات الغـاز الطبيعي أو النفـط الخام الحاليـة لإدارة معلومـات الطاقـة، ولا يُعـرف مصيرها إلـى حد كبير عند دخولها نظام النفط الخـام، كما قال ديكارولیس.

الموافقة على مذكرة الطاقة النظيفة مع الصين

الرياض - عبدالسلام البلوي

الرياض

عقد مجلس الشورى أمس الاثنين بمقر المجلس في الرياض جلسته العادية الثالثة والعشرين من أعمال السنة الثالثة للدورة الثامنة برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور مشعل بن فهم السُّلمي.

وخلال الجلسة ناقش مجلس الشورى الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة التي تضمنت تقارير اللجان المتخصصة حيال عددٍ من مشروعات مذكرات التفاهم واتفاقياتٍ للتعاون، واتخذ تجاهها عدداً من القرارات، أصدر المجلس خلال الجلسة إقراره بالموافقة على مشروع مذكرة تفاهمٍ بين معهد الإدارة العامة في المملكة العربية السعودية ومجلس الدولة في جمهورية مصر العربية في المجال القانوني، وذلك بعد أنْ قدّم رئيس اللجنة الأستاذ عبد الله آل طاوي تقرير لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وتوصياتها بشأن مشروع المذكرة.

كما صوّت المجلس بالموافقة على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية ووزارة الشباب والثقافة والتواصل في المملكة المغربية للتعاون في المجال الثقافي.

جاء ذلك عقب استماع المجلس إلى تقرير لجنة الثقافة والرياضة والسياحة بشأن مشروع مذكرة التفاهم قدّمه رئيس اللجنة ناصر الدغيثر، وفي ذات الجلسة وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية وإدارة الطاقة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية في مجال طاقة الهيدروجين النظيفة بعد عرض لجنة الطاقة والصناعة تقريرها بشأن المذكرة تلاه أمام المجلس رئيس اللجنة الدكتور أسامة عارف.

تزايد الضغوط الهبوطية على النفط بتأثير مستهدفات النمو الصينية ومخاوف رفع الفائدة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت تقلبات أسعار النفط الخام مع تزايد الضغوط الهبوطية بسبب إعلان الصين هدفا للنمو أقل من التوقعات السابقة، وهو 5 في المائة للعام الجاري، بينما كانت توقعات السوق تذهب إلى 5.5 في المائة، وذلك إلى جانب الإجماع المتزايد في الولايات المتحدة على رفع أسعار الفائدة بشكل أكبر في الاجتماع المقبل للجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة.

وتترقب السوق النفطية مستجدات السياسة المالية الأمريكية وتأثيراتها الواسعة في سوق النفط الخام، حيث قال عديد من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي إنهم سيكونون منفتحين على زيادة بمقدار 50 نقطة أساس.

وتتابع السوق حديث جيروم باول، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، أمام اللجنة المصرفية في مجلس الشيوخ ولجنة الخدمات المالية في مجلس النواب، إذ تنتظر السوق سماع موقف «الفيدرالي» بشأن رفع أسعار الفائدة.

ويقول مختصون ومحللون نفطيون، إن تعزيز الاستثمارات النفطية في مشاريع المنبع ضرورة في ظل نضوب الحقول وسياسات خفض الإنتاج لدى أغلب المنتجين الرئيسين، مشيرين إلى أهمية رفع كل المعوقات، خاصة الضرائب التي تثبط بشكل أساسي الاستثمار في الإمدادات الجديدة التي تعد بالغة الأهمية إذا كان العالم يرغب في بناء أمن الطاقة على المدى الطويل.

وذكر المختصون أن شركات الطاقة الكبرى تتنافس في الأسواق والموارد الواعدة، موضحين أن شركة شل -على سبيل المثال- تخطط لاستثمار 20 - 25 مليار جنيه استرليني في نظام الطاقة في المملكة

المتحدة على مدى الأعوام العشرة المقبلة مع تخصيص أكثر من 75 في المائة من هذا للمنتجات والخدمات منخفضة الكربون بما في ذلك الرياح البحرية والهيدروجين والتوسع في مشاريع التقاط وتخزين الكربون.

وفي هذا الإطار، قال لـ «الاقتصادية» روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، إن خطط النمو الأقل من المتوقع في الصين واستمرار «الفيدرالي الأمريكي» في توجهاته نحو رفع أسعار الفائدة الأمريكية ضغطا مجددا على أسعار النفط الخام بينما تتلقى الأسعار دعما من خفض إنتاج دول تحالف «أوبك+»، خاصة خفض الإنتاج الروسي وتضييق العقوبات والحظر والسقف السعري على الإمدادات الروسية.

ولفت إلى أن القناعات الدولية الراهنة تصب في مصلحة الحاجة إلى جميع موارد الطاقة سواء الأحفورية أو النظيفة في الأعوام المقبلة، مشيرا إلى أهمية المساعدة على تعزيز الاستثمارات في مشاريع المنبع وتخفيف القيود والأعباء الضريبية، خاصة التي فرضتها الإدارة الأمريكية على منتجي النفط بسبب أرباح الشركات المرتفعة في العام الماضي.

من جانبه، ذكر لـ «الاقتصادية» ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن أحدث التقارير الدولية يشير إلى أنه لن ينفد النفط والغاز في العالم في أي وقت قريب، وأنه من المرجح أن يتضاعف الطلب الإجمالي على موارد النفط والغاز بحلول عام 2050، حيث يبلغ احتياطي الغاز 1.5 تريليون برميل نفط مكافئ – بحسب بيانات شركة وود ماكينزي الدولية.

من ناحيته، أوضح لـ «الاقتصادية» ماثيو جونسون المحلل في شركة أوكسيرا الدولية للاستشارات، أن الحرب الروسية على أوكرانيا كانت لها تداعيات واسعة على الاقتصاد العالمي وعلى سوق النفط الخام، وقد كان التأثير الهائل الأكبر خارج أوكرانيا في أسواق الطاقة العالمية.

وأوضح أن الدرس الأكبر من أزمة الحرب في أوكرانيا هو قناعة الجميع في السوق حاليا، بأنه لا يمكن لأي دولة مستقبلا أن تسمح لنفسها مرة أخرى بالاعتماد على الطاقة المستوردة من مورد واحد فقط، مشيرا إلى أن أمن الطاقة يتحقق عندما يحدث تنوع في أنواع الوقود والموردين.

وأشار إلى أنه بسبب الحرب استوعب كل مستوردي الطاقة هذا الدرس جيدا، خاصة بعد ارتفاع الأسعار، وتراجع الطلب في أوروبا وسحب العرض المتاح في السوق الأوروبية.

من ناحية أخرى، فيما يخص الأسعار، هبطت أسعار النفط في بداية تعاملات أمس، بعد أن حددت الصين هدفا متواضعا للنمو الاقتصادي هذا العام بنحو 5 في المائة، وهو أقل من توقعات السوق، بتحقيق نمو يبلغ 5.5 في المائة في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وجرى تداول عقود خام برنت الآجلة منخفضة 50 سنتا أو 0.6 في المائة إلى 85.33 دولار للبرميل في الساعة 01:47 بتوقيت جرينتش.

وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 46 سنتا أو 0.6 في المائة إلى 79.22 دولار للبرميل.

وانخفضت توقعات النمو في الصين التي تجري متابعتها من كثب عن المستوى المستهدف في العام الماضي البالغ 5.5 في المائة، وجاءت عند الحد الأدنى للتوقعات. في الوقت نفسه، من المرجح أن تتأثر أسعار النفط برفع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم مع تشديد البنوك المركزية العالمية السياسة بسبب مخاوف من زيادة التضخم.

وبدأ التجار في أخذ زيادات أسعار الفائدة في الحسبان في جميع أنحاء العالم، لكنهم يأملون في زيادات أقل من العام الماضي.

وسيدلي جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، بشهادته أمام الكونجرس اليوم وغدا، حيث من المحتمل أن يتم استجوابه بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى زيادة أكبر في سعر الفائدة في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.

ومن المرجح أيضا أن تعتمد الزيادات المستقبلية في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة على ما يكشفه

وأشار إلى أنه بسبب الحرب استوعب كل مستوردي الطاقة هذا الدرس جيدا، خاصة بعد ارتفاع الأسعار، وتراجع الطلب في أوروبا وسحب العرض المتاح في السوق الأوروبية.

من ناحية أخرى، فيما يخص الأسعار، هبطت أسعار النفط في بداية تعاملات أمس، بعد أن حددت الصين هدفا متواضعا للنمو الاقتصادي هذا العام بنحو 5 في المائة، وهو أقل من توقعات السوق، بتحقيق نمو يبلغ 5.5 في المائة في ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم.

وجرى تداول عقود خام برنت الآجلة منخفضة 50 سنتا أو 0.6 في المائة إلى 85.33 دولار للبرميل في الساعة 01:47 بتوقيت جرينتش.

وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 46 سنتا أو 0.6 في المائة إلى 79.22 دولار للبرميل.

وانخفضت توقعات النمو في الصين التي تجري متابعتها من كثب عن المستوى المستهدف في العام الماضي البالغ 5.5 في المائة، وجاءت عند الحد الأدنى للتوقعات. في الوقت نفسه، من المرجح أن تتأثر أسعار النفط برفع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم مع تشديد البنوك المركزية العالمية السياسة بسبب مخاوف من زيادة التضخم.

وبدأ التجار في أخذ زيادات أسعار الفائدة في الحسبان في جميع أنحاء العالم، لكنهم يأملون في زيادات أقل من العام الماضي.

وسيدلي جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، بشهادته أمام الكونجرس اليوم وغدا، حيث من المحتمل أن يتم استجوابه بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى زيادة أكبر في سعر الفائدة في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.

ومن المرجح أيضا أن تعتمد الزيادات المستقبلية في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة على ما يكشفه

تقرير الوظائف لشهر شباط (فبراير)، يليه تقرير التضخم لفبراير المقرر الأسبوع المقبل.

وقالت كريستين لاجارد رئيسة البنك المركزي الأوروبي، في مطلع الأسبوع، إنه من «المحتمل جدا» أن يرفعوا أسعار الفائدة هذا الشهر للحد من التضخم. ومن المتوقع أن يرفع البنك المركزي الأسترالي أسعار الفائدة 25 نقطة أساس يوم الثلاثاء.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 83.80 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 83.2 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق رابع ارتفاع له على التوالي، وإن السلة كسبت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 80.53 دولار للبرميل.

على خلفية الحرب .. عائدات غير مسبوقة للنرويج من النفط والغاز

الاقتصادية

جنت النرويج عائدات قياسية من النفط والغاز العام الماضي، ويعود ذلك على وجه الخصوص، إلى الحرب في أوكرانيا التي أسهمت في ارتفاع سعر الغاز إلى مستويات غير مسبوقة في أوروبا، وفقا لأرقام رسمية.

وحصلت الدولة على 1457 مليار كرونة (131 مليار يورو) من الدخل المتعلق بالمحروقات، «وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق»، وفقا لتقديرات معهد الإحصاء النرويجي.

وعلى سبيل المقارنة، يشكل هذا المبلغ ثلاثة أضعاف عائدات عام 2021 (498 مليار كرونة).

وبحسب «الفرنسية»، حلت النرويج مكان روسيا بوصفها المزود الأول للغاز في أوروبا، بسبب انخفاض الإمدادات الروسية، مستفيدة من ارتفاع الأسعار التي وصلت إلى مستويات قياسية خلال الصيف.

أدت هذه العائدات الاستثنائية أحيانا إلى اتهام الدولة الاسكندنافية بـ «استغلال الحرب»، وهي تسمية ترفضها أوسلو.

وبعد أن قدمت مليار يورو العام الماضي، قررت الحكومة النرويجية منح حزمة مساعدات لأوكرانيا بقيمة 75 مليار كرونة (6.8 مليار يورو) تغطي مساعدات إنسانية وعسكرية تدفع على خمسة أعوام (2023 - 2027)، أي 15 مليار كرونة سنويا.

وتجمع الدولة النرويجية عائدات النفط والغاز من خلال الضرائب المفروضة على شركات النفط، وحصصها المباشرة في حقول النفط والغاز والبنية التحتية (خطوط الأنابيب ...) والأرباح التي تدفعها شركة الطاقة العملاقة «إكينور» التي تمتلك 67 في المائة منها.

إلى ذلك، أغلقت شركة غازبروم نفت، ثالث أكبر منتج للنفط في روسيا، صفقة شراء حصة شركة شل البريطانية للنفط بمشروع سالم، حسبما أظهرت بيانات السجل الحكومي الروسي الموحد للكيانات القانونية.

وذكرت وكالة «إنترفاكس» الروسية للأنباء، الإثنين، أنه تم نقل حصة 50 في المائة في شركة سالم بتروليم ديفيلوبمنت «إس بي دي»، الجمعة الماضي، من شركة شل سالم ديفيلوبمنت إلى شركة غازبروم نفت ميدل إيست بروجيكتس.

وشركة سالم بتروليم ديفيلوبمنت كانت مشروعا مشتركا بين «شل» و«غازبروم» لتطوير مجموعة سالم لحقول النفط في غرب سيبيريا.

وقالت «غازبروم» إن «تخارج شل لن يؤثر في خطط إجراء مزيد من عمليات التطوير للأصول. غازبروم نفت لديها كل التكنولوجيات والموارد والخبرة الضرورية لتطوير المشروع بشكل مستقل».

الإمارات تعتمد أجندة للاقتصاد الدائري في قطاعات عدة

الشرق الأوسط

اعتمد مجلس الوزراء الإماراتي أجندة البلاد للاقتصاد الدائري 2031، والتي تمثل إطاراً عاماً لتنفيذها؛ إذ تضمنت تطوير 22 سياسة في مجالات النقل المستدام، والإنتاج والاستهلاك المستدامين للغذاء، والتصنيع المستدام، والبنية التحتية الخضراء.

وبحسب المعلومات الصادرة أمس، فإن حكومة الإمارات تسعى من خلال هذه السياسات إلى الابتعاد عن الاقتصاد الخطي والانتقال نحو نهج الاقتصاد الدائري المتجدد، بحيث يكون الاستهلاك والإنتاج مستدامين ضمن الحدود البيئية، مما يضمن رفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية. ويهدف التحول لنهج الاقتصاد الدائري إلى تحسين استخدام الموارد وتقليل الفاقد وفتح آفاق جديدة عبر سلاسل القيمة المضافة؛ إذ يتماشى هذا النهج مع تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والذي يتماشى مع الأجندة الخضراء للبلاد 2030، ومئوية 2071.

وذكرت وكالة أنباء الإمارات (وام)، أن مجلس الوزراء اعتمد ميثاق حكومات الحياد المناخي 2050؛ إذ يستهدف الميثاق تعزيز وحدة العمل المناخي وضمان التوافق والتنسيق بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لتحقيق المسار الوطني للحياد المناخي 2050 من خلال إيجاد إطار عمل مشترك بينهم لتوحيد ومواءمة البرامج ضمن مجالات التخطيط، والتنسيق، وسن السياسات، وتبنّي الإجراءات المجدية مناخياً واقتصادياً لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

وقال الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء الإماراتي أمس: «ترأست اجتماعاً لمجلس الوزراء بقصر الوطن بأبوظبي أقررنا خلاله 4 اتفاقيات اقتصادية دولية، واعتمدنا إنشاء مكتب للبنك الآسيوي للاستثمار في الدولة... البنك تشترك فيه أكثر من 57 دولة اختارت إنشاء المكتب الإقليمي في الإمارات، رأسمال البنك 100 مليار دولار، وهدفه الاستثمار في البنية التحتية لتعزيز مسيرة التنمية الآسيوية المتسارعة».

وأضاف الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «واعتمدنا اليوم (أمس) في مجلس الوزراء أجندة سياسات الاقتصاد الدائري في الدولة، واطلعنا على تقرير إنجازات مجلس العمل المناخي، واعتمدنا خطة عمل المجلس للفترة

القادمة، وخاصة في ما يتعلق بتحقيق الحياد المناخي للدولة بحلول العام 2050».

وتابع: «واعتمدنا اليوم (أمس) النموذج التشغيلي لمدارس الأجيال والتي يتم من خلالها تعهيد 28 مدرسة حكومية لإدارتها من خلال مشغلين من ذوي الخبرة من القطاع الخاص لمدة 3 سنوات. الهدف نقل الخبرات، وتنويع الخيارات أمام أولياء الأمور». وزاد: «واعتمدنا في مجلس الوزراء إنشاء جائزة الإمارات للريادة في سوق العمل. والهدف تكريم أصحاب الممارسات المتميزة من أصحاب المنشآت ومن العمال، بما يرسخ هذه الممارسات ويعزز تنافسية سوق العمل في الإمارات».

ووافق مجلس الوزراء على توقيع اتفاقية بين حكومة الدولة والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بشأن إنشاء مكتب للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في الدولة، ويركز البنك على 4 محاور رئيسية ذات أولوية في عمليات التمويل، وهي البنية التحتية الخضراء، والربط والتعاون الإقليمي، والتكنولوجيا والبنى التحتية الممكنة، وتعبئة رأس المال الخاص، كما يهدف إلى تعزيز التعاون والشراكة الإقليميين في التصدي للتحديات الإنمائية من خلال العمل بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الإنمائية الأخرى متعددة الأطراف والثنائية، وتحسين الربط بين البنى التحتية في آسيا من خلال الاستثمار في البنية التحتية وغيرها من القطاعات الإنتاجية.

تفاؤل ألماني بتأجيل حظر محركات الاحتراق الداخلي

الشرق الأوسط

قال المستشار الألماني، أولاف شولتس، إن هناك محادثات بناءة مع الاتحاد الأوروبي بشأن تسوية الخلاف حول خطط حظر إنتاج سيارات جديدة تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي في الاتحاد اعتباراً من 2035.

وأشارت وكالة بلومبرغ للأنباء إلى أن شولتس التقى رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، وأعرب عن تفاؤله بإمكانية التوصل إلى اتفاق، وقال إن المناقشات ستتواصل خلال الأيام المقبلة.

يأتي ذلك في حين تمارس ألمانيا ضغوطاً قوية على المفوضية الأوروبية، وهي الذراع التنفيذية للاتحاد الأوروبي، لتقديم اقتراح يسمح باستمرار إنتاج محركات الاحتراق الداخلي التي تعمل بما يسمى بالوقود التركيبي (إي فويل).

كان من المقرر تصويت دول الاتحاد الأوروبي بشكل نهائي على حظر استخدام محركات الاحتراق الداخلي اليوم (الثلاثاء)، لكن تم تأجيله لأجل غير مسمى خوفاً من امتناع ألمانيا عن التصويت، ما يهدد بتقويض المشروع كله.

وقال وزير النقل الألماني، فولكر فيسينغ، إن برلين لا توافق على حظر محركات الاحتراق الداخلي في الوقت الراهن. وأضاف أن المفوضية الأوروبية يجب أن تقدم مقترحاً بشأن كيفية استخدام أنواع وقود اصطناعي غير مضر بالمناخ، يعرف باسم الوقود الإلكتروني في محركات الاحتراق الداخلي بعد عام 2035.

من ناحيتها، قالت فون دير لاين للصحافيين: «نجري حواراً بناء... سنقدم الدعم الكامل للانفتاح التكنولوجي. لكن علينا الالتزام بهدفنا بشأن التغير المناخي».

وفي الشهر الماضي، قال ميشائيل تيورر، وزير الدولة للبنية التحتية الرقمية والنقل الألماني، خلال اجتماع لوزراء الاتحاد الأوروبي في العاصمة السويدية ستوكهولم: «نحن مقتنعون تماماً بأن السيارات الكهربائية الآن على الطريق للانتشار، لكننا نحتاج إلى مزيد من المسارات... نعتقد أننا نحتاج إلى هذه التكنولوجيا للوصول إلى الأهداف العالمية في مجال المناخ».

في غضون ذلك، أظهرت دراسة حديثة أعلنتها وزارتا البيئة والاقتصاد الألمانيتان، أمس (الاثنين)، أن تكاليف تغير المناخ في ألمانيا قد تصل إلى 900 مليار يورو، أي ستتخطى 900 مليار دولار، بحلول منتصف القرن.

وفـي الدراسـة المعنونـة بـ«تكاليف عواقب تغير المناخ في ألمانيا»، يسـتعرض معهـد البحوث الاقتصادية البيئيـة (آي أو دبليـو)، وجمعيـة البحوث الهيكلية الاقتصادية (جي دبليـو إس) ومعهد «بروجنوز» للتوقعات الاقتصادية، سيناريوهات مختلفة للفترة من عام 2022 حتى عام 2050، التي تختلف في شدتها وفقاً لمدى الاحتباس الحراري.

وفـي أفضـل السـيناريوهات، فإنـه من المتوقع أن تبلـغ تكاليف تغير المناخ في ألمانيـا 280 مليار يورو في هذه الفترة.

وبحسب الدراسة، لا يجب النظر إلى الاستنتاجات على أنها تنبؤ، ولكن الغرض منها هو إعطاء انطباع عما يمكن أن يحدث في ضوء افتراضات معينة. ووفقاً للنماذج، فإن متوسط التكاليف السنوية لظواهر متطرفة، مثل الحرارة الشديدة والفيضانات، التي حدثت على مدار الـ20 عاماً الماضية، سيتضاعف بمقدار مرة ونصف مرة إلى 5 مرات سنوياً حتى عام 2050.

قد يعني ذلك خسائر تتراوح قيمتها بين 0.6 في المائة و1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لألمانيا. وهـذا يعنـي أن الاقتصـاد سـينكمش، حتى في أفضـل السـيناريوهات، إذا لم يتم اتخـاذ تدابير للتكيف مع الاحتباس الحراري.

وبحسب الدراسة، فإن تدابير التكيف - مثل زيادة المساحات الخضراء في المدن - يمكن أن تقلل التكاليف الاقتصادية البحتة، التي تُقاس كخسارة في الناتج الاقتصادي، بنسبة تتراوح بين 60 و100 في المائة.

ووفقـاً لمعـدّي الدراسـة، فإن القيـم المذكورة تمثل الحدود الدنيا، حيـث لا يمكن قياس جميع عواقب تغير المنـاخ من حيـث التكاليف وتمثيلها في النموذج.

وأشـارت الدراسـة إلى أنه بجانب الخسـائر المادية، هناك أيضاً - على سـبيل المثال - فقدان نوعية الحياة والتنـوع البيولوجـي، وكذلك حالات الوفاة الناجمـة عن تغير المناخ.

النفط يتراجع بعد توقعات نمو متواضعة للاقتصاد الصيني في 2023

الشرق الأوسط

انخفضت أسعار النفط خلال تعاملات أمس الاثنين، بعد أن حددت الصين هدفا متواضعا للنمو الاقتصادي هذا العام يبلغ نحو 5 في المائة، وهو أقل من توقعات السوق، بينما يترقب المستثمرون بحذر شهادة رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) جيروم باول أمام الكونغرس هذا الأسبوع. وجرى تداول عقود خام برنت الآجلة منخفضة 1.2 في المائة إلى 84.73 دولار للبرميل بحلول الساعة 14:23 بتوقيت غرينيتش. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.1 في المائة إلى 78.87 دولار للبرميل. وانخفضت توقعات النمو بالصين التي يجري متابعتها عن كثب عن المستوى المستهدف في العام الماضي البالغ 5.5 في المائة، وجاءت عند الحد الأدنى للتوقعات. وقال رئيس الوزراء الصيني لي كه تشيانغ يوم الأحد إن من الضروري تعزيز أساس النمو المستقر في الصين، ولا يزال الطلب غير الكافي يمثل مشكلة واضحة، كما أن توقعات المستثمرين والشركات الخاصة غير مستقرة.

في الوقت نفسه، من المرجح أن تتأثر أسعار النفط برفع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم مع تشديد البنوك المركزية العالمية السياسة بسبب مخاوف من زيادة التضخم. وبدأ التجار في أخذ زيادات أسعار الفائدة في الاعتبار في جميع أنحاء العالم، ولكنهم يأملون في زيادات أقل من العام الماضي.

وسيدلي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) جيروم باول بشهادته أمام الكونغرس يومي الثلاثاء والأربعاء، حيث من المحتمل أن يتم استجوابه بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى زيادة أكبر في سعر الفائدة في أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.

ومن المرجح أيضا أن تعتمد الزيادات المستقبلية في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة على ما يكشفه تقرير الوظائف لشهر فبراير (شباط) يوم الجمعة يليه تقرير التضخم لنفس الشهر المقرر الأسبوع المقبل. وقالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد في مطلع الأسبوع إن من «المحتمل جدا» رفع أسعار الفائدة هذا الشهر للحد من التضخم. ومن المتوقع أن يرفع البنك المركزي الأسترالي أسعار الفائدة 25 نقطة أساس الثلاثاء. في الأثناء، جنت النرويج عائدات قياسية من النفط والغاز العام الماضي، ويعود ذلك على وجه الخصوص إلى الحرب في أوكرانيا التي أسهمت في ارتفاع سعر الغاز إلى مستويات غير

مسبوقة في أوروبا، وفقاً لأرقام رسمية نُشرت الاثنين. حصلت الدولة على 1457 مليار كرونة (133 مليار دولار) من الدخل المتعلق بالمحروقات، «وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق»، وفقاً لتقديرات معهد الإحصاء النرويجي. وعلى سبيل المقارنة، يشكل هذا المبلغ ثلاثة أضعاف عائدات عام 2021 (498 مليار كرونة). وحلت النرويج مكان روسيا بوصفها المزود الأول للغاز في أوروبا، بسبب انخفاض الإمدادات الروسية، مستفيدة من ارتفاع الأسعار التي وصلت إلى مستويات قياسية خلال الصيف. أدت هذه العائدات الاستثنائية أحياناً إلى اتهام الدولة الاسكندنافية بـ«استغلال الحرب»، وهي تسمية ترفضها أوسلو.

وتجمع الدولة النرويجية عائدات النفط والغاز من خلال الضرائب المفروضة على شركات النفط، وحصصها المباشرة في حقول النفط والغاز والبنية التحتية (خطوط الأنابيب...) والأرباح التي تدفعها شركة الطاقة العملاقة إكينور التي تمتلك 67 في المائة منها.

الطاقة المتجددة تنتظر استثمارات خليجية ضخمة.. الإمارات والسعودية في المقدمة

محمد عبد السند

الطاقة

تسرّع دول الخليج وتيرة التحول إلى الطاقة المتجددة في السنوات الأخيرة، في إطار جهودها الرامية لمجابهة تحديات تنامي الطلب على الطاقة، وارتفاع مستويات الانبعاثات الكربونية، وتعرض اقتصاداتها -بين الحين والآخر- للهزات الخارجية، مثل التقلب المستمر في أسعار الخام، مع التزاماتها المناخية.

ورغم اعتمادها على صناعتي النفط والغاز، حيث تستحوذ على 30٪ من احتياطيات النفط المثبتة في العالم، و20٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة في العالم، أعلنت دول الخليج -البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات- مستهدفات جديدة، أو جددت التزاماتها باتفاقية باريس المناخية في العامين الماضيين.

وبوصفه أحد أكبر مصادر الانبعاثات الكربونية، يحضر قطاع الطاقة بقوة في معظم خطط إزالة الكربون التي تتبناها دول المنطقة. وفي هذا الصدد، تتوقع وكالة «إس أند بي غلوبال ريتنغ» أن يشهد قطاع الطاقة المتجددة في الخليج استثمارات ضخمة خلال العقد المقبل، حسبما أورد موقع «سولار كوارتر» SolarQuarter المتخصص.

الإمارات والسعودية تقودان المسيرة

تواصل الإمارات والسعودية -أكبر اقتصادين في منطقة الخليج- قيادة الجهود المناخية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وبنهاية عام 2021، استحوذت أبوظبي والرياض على ما نسبته 90٪ من سعة الطاقة المتجددة في منطقة الخليج، بينما كان للإمارات وحدها نصيب الأسد من تلك النسبة (70٪).

ويبين الرسم البياني التالي -الذي أعدته وحدة أبحاث الطاقة- إنتاج السعودية من النفط الخام:

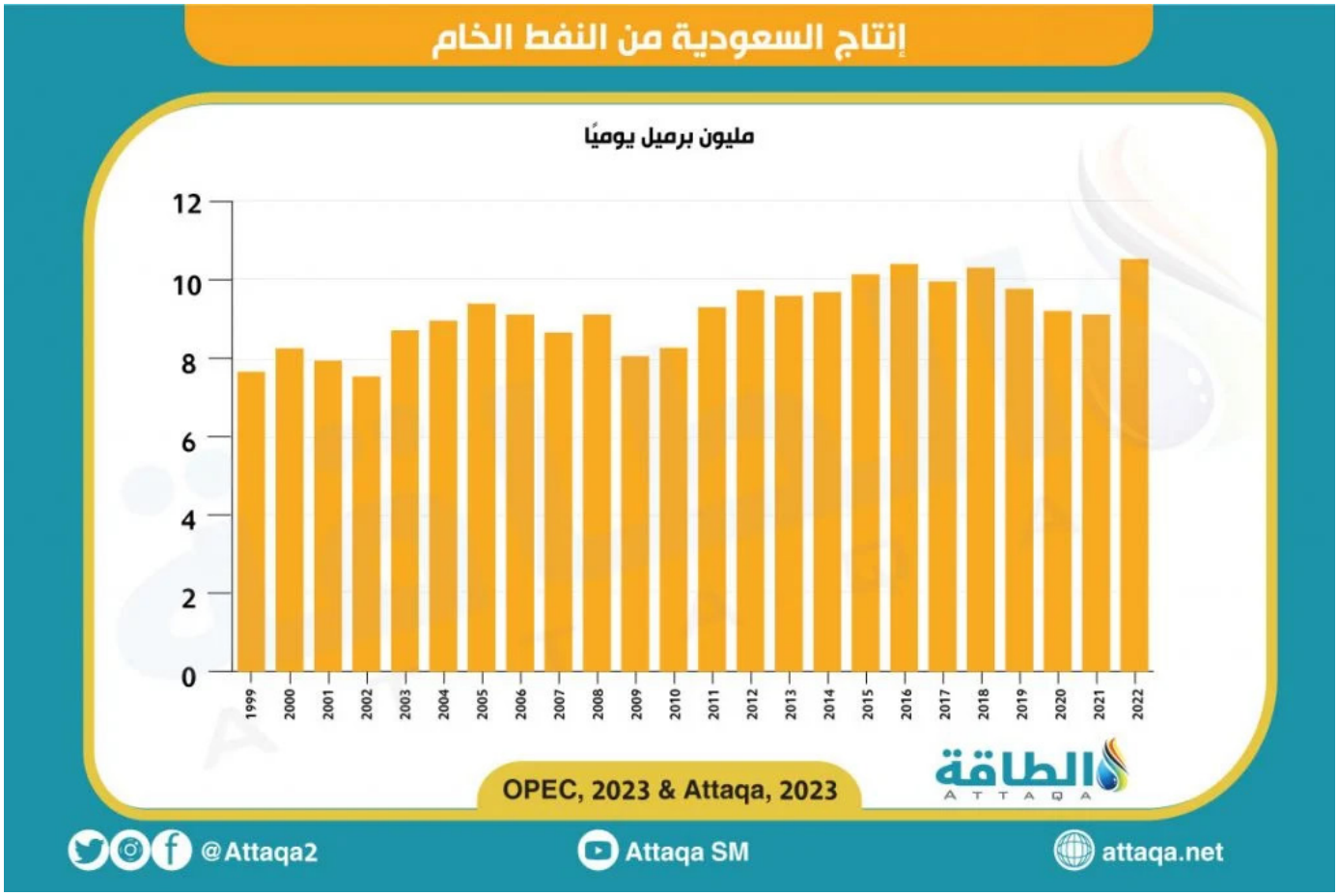

والتزمت دول الخليج -أيضًا- بتحديث مستهدفاتها في هذا الخصوص في إطار مساعيها للوصول إلى الحياد الكربوني.

وأعلنت الدولتان الخليجيتان نيتهما مواصلة ضخ استثمارات في قطاع الطاقة المتجددة، مع توقعات بأن يساعد النهوض بقطاع الطاقة المتجددة، الرياض وأبوظبي على تحقيق أهدافهما المناخية.

وأخذت الكيانات المرتبطة بالحكومة زمام المبادرة فيما يتعلق بدعوة المطورين المحليين والدوليين للتقدم بعطاءات في مشروعات الطاقة المتجددة.

ثم يمول معظم المطورين الأصول على أساس غير قانوني؛ ما يعني استخدام ديون البنوك التجارية الكبيرة، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ومع ذلك، أسست الإمارات والسعودية إطارات لشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ما جعل دعم المشروعات خيارًا واضحًا لمنح التمويلات.

وفيما يمضي قطار تحول الطاقة في المنطقة على قدم وساق، يتوقع المحللون تزايدًا في مشروعات الطاقة المتجددة، التي ستستفيد على الأرجح من أسواق رأس المال لتقديم التمويلات، من بينها عدد متزايد من مشروعات الطاقة الشمسية.

الطاقة المتجددة جزء من خريطة الطاقة المناخية

تشترط اتفاقية باريس المناخية على كل الأطراف الموقعة عليها وضع أهداف والمحافظة عليها، والتي تُعرف باسم «المساهمات المحددة وطنيًا».

ورغم تفاوت ظروفها؛ فقد أعلنت كل حكومات دول الخليج أهدافها الخاصة بالحياد الكربوني، مشيرةً إلى أن تلك الأهداف تتطلب تبني الطاقة المتجددة بشكل كامل بغية الوفاء بالتزاماتها المناخية وفق ما هو منصوص عليه في «المساهمات المحددة وطنيًا».

وحصدت الإمارات والسعودية -اللتان تُطلقان معظم انبعاثات غازات الدفيئة في دول الخليج- نصيب الأسد من الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتُعَد الإمارات والسعودية من بين دول العالم التي أعلنت أهداف الحياد الكربوني، وخريطة الطريق التي تقود إلى تلك الأهداف.

وفي العام الماضي (2022)، رفعت الإمارات مستهدفها لخفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى ما نسبته 31٪ بحلول نهاية العقد الجاري (2030)، نسبة إلى سيناريو «العمل كالمعتاد» الخاص بها.

والتزمت الإمارات في السابق بخفض نسبته 23.5٪ من تلك الانبعاثات، مقابل المستوى المنصوص عليه في سيناريو «العمل كالمعتاد».

ويُظهر التصميم أدناه -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- محطات جديدة للطاقة الشمسية في قطر:

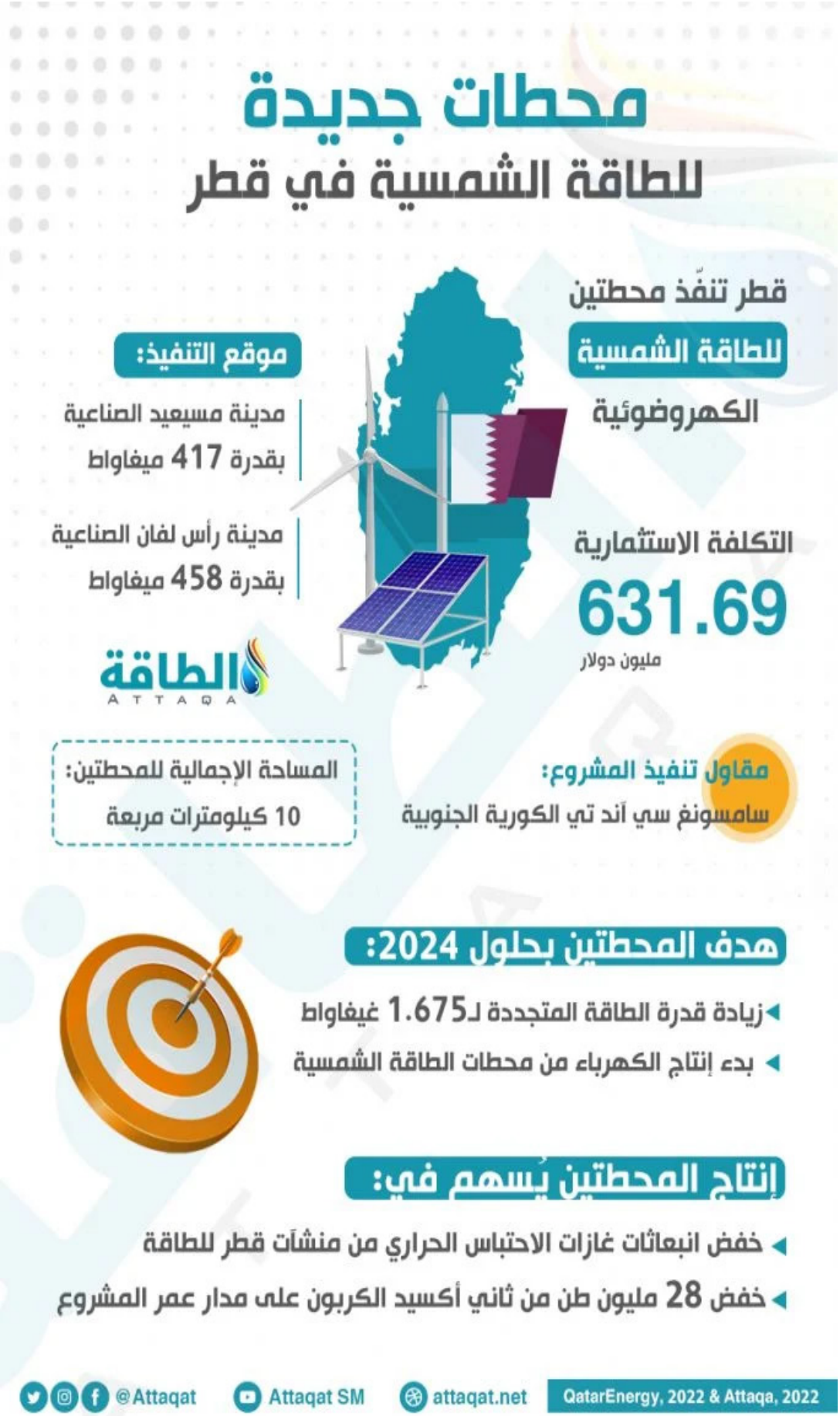

خفض الانبعاثات

في ظل «المساهمات المحددة وطنيًا» الجديدة، ستقلص الإمارات انبعاثات غازات الدفيئة إلى 208 ملايين طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030، مقارنة بـ301.2 مليون طن متري من انبعاثات الكربون المتوقعة بموجب سيناريو «العمل كالمعتاد».

وتضع إستراتيجية الطاقة المتجددة التي تتبناها الإمارات قضية إزالة الكربون من قطاع الطاقة على رأس أولوياتها، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وفيما لا تُدرج منظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، الطاقة النووية في مجموعة بياناتها الخاصة بالطاقة المتجددة، تُدرج الإمارات الطاقة النووية والطاقة المتجددة في تعريفها للطاقة النظيفة.

وتستهدف الإمارات الوصول بالطاقة النظيفة إلى ٪30 في مزيج الطاقة لديها بحلول عام 2030، و٪50 بحلول عام 2050.

وفي عام 2021، أعلنت السعودية تحديث «المساهمات المحددة وطنيًا»، قائلة إنها تُخطط لخفض الانبعاثات السنوية وتفاديها وإزالتها، التي يُقدر حجمها بنحو 78 مليون طن متري، بحلول عام 2030.

ولتحقيق هذا الهدف، تتطلع الرياض لتوليد قرابة ٪50 من الكهرباء لديها من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، كما تستهدف تحقيق أهداف الحياد الكربوني في عام 2060.

الطاقة الشمسية ونصيب الأسد

استخدمت دول مجلس التعاون الخليجي توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية أكثر من أي تقنية أخرى من الطاقة المتجددة.

وبدءًا من عام 2021، جاءت ٪97 من السعة المركبة لمصادر الطاقة المتجددة في دول الخليج، من الطاقة الشمسية.

وتعود تلك النسبة الهائلة من استغلال الطاقة الشمسية في دول الخليج إلى:

المستويات المرتفعة من السطوع الشمسي وزيادة الساعات التي تتوافر خلالها أشعة الشمس.
توافر الأراضي التي يمكن تركيب الألواح الشمسية عليها.
التناغم بين الإنتاج والطلب؛ حيث تصل معدلات توليد الكهرباء واستهلاكها إلى ذروتها في وقت النهار، وفي فصل الصيف.
ومن المتوقع أن تدخل محطة الظفرة للطاقة الشمسية في أبوظبي حيز التشغيل الكامل، خلال العام الجاري (2023)، وستكون واحدة من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم.

وعند البدء في تشغيل المحطة من قبل شركة مياه وكهرباء الإمارات «دبليو إي سي»، وشركائها، ستصل سعة المحطة إلى 2.1 غيغاواط، وستنخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بنحو 2.4 مليون طن سنويًا.

وأعلنت شركة مياه وكهرباء الإمارات، الجهة الوحيدة المخولة بشراء المياه والكهرباء في إمارة أبوظبي وخارجها، مناقصة بشأن مشروع العجبان للطاقة الشمسية في إمارة أبوظبي، الذي ستعزز سعته المركبة الحالية بواقع 1500 ميغاواط إضافية.

خيارات أخرى لإزالة الكربون

رغم أن الطاقة الشمسية هي المصدر الرئيس لإنتاج الطاقة المتجددة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي؛ فقد أقدمت بعض الدول في المنطقة، وهي البحرين والكويت والسعودية وعمان، على تضمين مزارع الرياح في مزيج الطاقة الخاص بها بحلول نهاية عام 2021.

وتُعَد دومة الجندل أول مزرعة رياح في المملكة العربية السعودية، وأكبر مزرعة رياح -أيضًا- في منطقة الخليج، بحسب ما ذكرته مبادرة السعودية الخضراء.

ومن المتوقع أن تحل مزرعة الرياح محل نحو مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنويًا، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وأسهم تنفيذ هذا المشروع البالغة سعته 400 ميغاواط، بصورة كبيرة في رفع سعة الطاقة المتجددة الإجمالية في البلد الغني بالنفط.

وعلاوة على ذلك، تُطور الرياض مشروعات مزارع رياح أكبر في ينبع بسعة 700 ميغاواط، وفي واد الشمال (500 ميغاواط)، والغاط (600 ميغاواط).

الهيدروجين الأخضر

بجانب طاقة الرياح، تمضي الحكومة السعودية قدمًا في تنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر، التي تعول عليها بوصفها مصدرًا للكهرباء النظيفة.

وفي هذا الصدد، تُخطط السعودية لبناء واحدة من أكبر محطات توليد الهيدروجين الأخضر في العالم، تعمل بسعة تزيد على 4 غيغاواط من الطاقة الشمسية والرياح، ومن المتوقع البدء في تشغيل تلك المحطة بحلول عام 2025.

ويوضح التصميم التالي -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- مشروعات الهيدروجين في الدول العربية حتى نهاية مارس 2021:

ويُتوقع أن تلامس سعة المحطة -وهي جزء من مشروع نيوم الضخم- 560 طنًا من الهيدروجين الأخضر يوميًا، و1.2 مليون طن من الأمونيا الخضراء سنويًا.

وفي الإمارات دخلت شركة «مصدر» للطاقة المتجددة ومقرها العاصمة أبوظبي، في تحالف إستراتيجي مع شركة «إنجي» الفرنسية للطاقة والمرافق، لاستكشاف عملية التطوير المشترك لمركز هيدروجين أخضر في الإمارات.

وتتطلع الشركتان لتطوير مشروعات بسعة لا تقل عن 2 غيغاواط بحلول عام 2030، وضخ استثمارات في المنطقة بتكلفة إجمالية قيمتها 5 ملايين دولار، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتستهدف «مصدر» تعزيز سعتها الإنتاجية من الطاقة المتجددة عالميًا إلى ما لا يقل عن 100 غيغاواط بحلول عام 2030، وأن تصبح رائدًا في مجال الطاقة النظيفة، والهيدروجين الأخضر.

كارول نخلة رئيسة كريستول إنرجي: عام مرعب لأسواق الطاقة.. وهذه توقعاتي لأسعار النفط

عبدالرحمن صلاح

الطاقة

وصفت الرئيسة التنفيذية لشركة كريستول إنرجي لأبحاث واستشارات الطاقة الدكتورة كارول نخلة، العام الأول من الحرب الروسية الأوكرانية بأنه «كان مرعبًا لأسواق الطاقة، خاصة الأوروبية».

جاء ذلك في إطار حوار مطوّل مع منصة الطاقة المتخصصة؛ إذ تحدّثت «كارول» عن أسواق الطاقة بمناسبة مرور عام على الغزو الروسي لأوكرانيا، إلى جانب توقعاتها للعام الثاني من الحرب، وكيف ترى أسعار النفط.

كما تحدّثت الرئيسة التنفيذية لشركة كريستول إنرجي لأبحاث واستشارات الطاقة عن أسواق الغاز، وهل ستواصل الأسعار الارتفاع من جديد، وما أبرز الدول العربية التي تقود المشهد الآن.

وأشارت كارول نخلة كذلك إلى دور الحرب الروسية في انتعاش سوق الطاقة المتجددة، وتحدّثت عن الدور الذي يمكن أن تؤديه منطقة الخليج العربي في تعزيز انتشار الطاقة النظيفة.. وإلى نص الحوار:

* فيما يتعلق بأسواق النفط.. كيف ترون الوضع الآن بعد مرور عام على الغزو الروسي لأوكرانيا؟

أتوقّع أن تستمر العوامل نفسها التي حددت مسار أسواق النفط إلى حد كبير، العام الماضي، في أداء دور مهم هذا العام، ومنها: التوقعات الاقتصادية العالمية وسياسة الصين «صفر كوفيد» والحرب في أوكرانيا.

إن التوقعات للاقتصاد العالمي لهذه السنة هي أقل تشاؤمًا من التي نُشرت العام الماضي، لكن خطر التباطؤ والركود لم يتبدد، مع احتمال تأثير سلبي في الطلب على النفط.

إن الصين عامل رئيس -كونها ثاني أكبر بلد مستهلك للنفط وثاني أكبر اقتصاد عالميًا- ويتوقع الكثيرون انتعاشًا قويًا في الطلب الصيني (تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن نصف النمو في الطلب على النفط هذا العام سيأتي من الصين)، لكن لا يمكننا أن نأخذ هذا بوصفه أمرًا مؤكدًا، كما قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، بحكمة «أنا أصدق ذلك عندما أراه».

أما بالنسبة إلى الحرب في أوكرانيا؛ فلا يزال بإمكانها أن تصبح أكثر سوءًا، ولا يزال بإمكان روسيا وهي مصدّر رئيس للنفط قطع إمداداتها بشكل كبير، وفي حالة حدوث ذلك؛ يمكننا توقع ارتفاع كبير في أسعار الخام.

* هل كانت السوق مستعدة لهذه الحرب وتداعياتها، خاصة مع دعوات وكالة الطاقة الدولية -قبل الحرب- إلى ضرورة التوقف عن تمويل مشروعات الوقود الأحفوري؟

الأسواق ليست مستعدة للحروب؛ لأنه لا أحد يعلم مدة استمرار الحروب أو مداها أو أضرارها.. عندما بدأت الحرب في أوكرانيا رأينا ذعرًا في أسواق النفط، لكنه لم يدُم طويلًا؛ حيث إن المخاوف من حدوث اضطرابات كبيرة في الإمدادات لم تتحقق، لكن الحرب ولّدت دعمًا لاستمرار الاستثمار في النفط والغاز (جزء بسبب المخاوف بشأن أمن الطاقة وجزء آخر استجابةً لارتفاع الأسعار).

لقد ثبت أن الدعوات التي صدرت قبل الحرب لإنهاء الاستثمار في النفط والغاز سابقة لأوانها.

* لامست أسعار النفط 140 دولارًا في مارس/آذار 2022.. هل توقعتم تراجعها مرة أخرى إلى النصف تقريبًا؟

الارتفاع الحاد في أسعار النفط الذي شهدناه في مارس/آذار من العام الماضي هو نتيجة الذعر في المقام الأول وليس نتيجة النقص الفعلي في الإمدادات.

حذّرت وكالة الطاقة الدولية، في مارس على سبيل المثال، من احتمال خسارة ما يقارب 3 ملايين برميل

يوميًا من النفط الروسي وسيؤدي ذلك إلى أزمة كبيرة، وتوقع آخرون خسارة أكبر من شأنها أن ترفع الأسعار إلى 300 دولار للبرميل!

هذه المخاوف لم تتحقق وبدلًا من ذلك، ما رأيناه هو إعادة توجيه لتدفق تجارة النفط مع توجه المزيد من النفط الروسي نحو آسيا والمستهلكين المهمين الآخرين؛ لذا بدلًا من مغادرة السوق العالمية أُعِيد توجيه النفط الروسي غير المرغوب فيه من الأسواق الأوروبية نحو الأسواق الآسيوية.. هذه سمة مهمة لأسواق النفط التي تستطيع أن تقلّص مدّة هذه الأزمات وحدّتها.

* هل ترون أن الحظر الأوروبي على النفط الخام الروسي والمشتقات النفطية من شأنه أن يعزز الطلب في الربع الثاني من العام الجاري؟

صُمِّمَت عقوبات الاتحاد الأوروبي على النفط الروسي ومنتجاته لتقليص الإيرادات التي يمكن أن تدرها موسكو دون التسبب في اضطرابات كبيرة بالإمدادات.. وجد النفط الروسي مشترين بديلين للمشترين الأوروبيين، في حين استفاد المشترون من شراء النفط الروسي بأسعار أقل بكثير من أسعار السوق.

إن المستهلكين حول العالم استفادوا أيضًا بسبب انخفاض الأسعار في الأسواق العالمية؛ ما ساعد بدوره على تخفيف حدة التضخم المالي.. العاملان الرئيسان اللذان سيؤثران في الطلب على النفط هذا العام هما التوقعات الاقتصادية العالمية (التي تعتمد أيضًا على السياسات المالية للبنوك المركزية) والنمو الصيني.

* ما توقعات كارول نخلة وشركة كريستول إنرجي لأسعار النفط في الربع الثاني؟ وهل تصل مرة أخرى إلى عتبة 100 دولار خلال 2023 مع إعادة فتح النشاط الاقتصادي في الصين؟

نظرًا إلى حالة عدم اليقين السائدة المتعلقة بالتوقعات الاقتصادية العالمية والصين والحرب في أوكرانيا وتأثيرها في الإمدادات الروسية، ينبغي أن نستمر في توقع تقلبات الأسعار خلال هذا العام.

ومن الممكن أن ترتفع الأسعار إذا قررت روسيا خفض صادراتها بشكل كبير، وهو سيناريو لا يمكننا استبعاده، لكن هناك ديناميكيات أخرى تعمل أيضًا، مثلًا عدم تحقق نمو الطلب على النفط من الصين.

* وصلت خصومات النفط الروسي إلى آسيا لنحو 35 دولارًا على خام الأورال.. هل يهدد ذلك حصة النفط الخليجي المتجه إلى آسيا؟

النفط الروسي الأرخص سعرًا يجذب بالطبع العديد من المستهلكين خاصة في آسيا؛ ما خلق منافسة إضافية للنفط غير الروسي بما في ذلك نفط الشرق الأوسط، وتفوقت روسيا على المملكة العربية السعودية بوصفها أكبر مورد للنفط إلى الصين والهند في أواخر عام 2022.
ومع ذلك؛ يجب ألا ننسى أن النفط الروسي فقد حصته في سوقه التقليدية وهي أوروبا، وقد استولى بعض المنتجين في الشرق الأوسط على هذه الحصة.

وعلى المدى الطويل، شركات النفط في الشرق الأوسط في وضع أفضل لاستعادة أي حصة في السوق ربما تكون قد فقدتها في آسيا، وتوسيعها.. بعد كل شيء، ستكون آسيا مركز نمو الطلب على النفط لعدة سنوات مقبلة.

* هل نجح تحالف أوبك+ في قيادة سوق النفط لعبور أزمة غزو أوكرانيا؟

إن تحالف أوبك+ يراقب أسواق النفط عن كثب، ولديه رؤى فريدة تدفع بقرارها المتعلق بالإنتاج.
وإن سبب وجود أوبك هو تحقيق الاستقرار في السوق، وهو في حد ذاته مهمة صعبة؛ حيث كان التقلب سمة مهيمنة على السوق منذ أيامها الأولى.

* هل يمثل وجود روسيا في أوبك+ ضغطًا على القرارات المستقبلية للتحالف، خاصة بعد إعلان موسكو خفض إنتاجها 500 ألف برميل يوميًا من أول مارس الجاري؟

نظرًا إلى أهمية روسيا بوصفها منتجًا ومصدرًا رئيسًا للنفط، يتعين على تحالف أوبك+ أن يأخذ في الاعتبار توقعات الإنتاج الروسي بغض النظر عن مشاركة الدولة في تحالف مجموعة المنتجين.

فمن المتوقع حصول انخفاض في إنتاج النفط الروسي.. إعلان موسكو تخفيض إنتاجها بـ500 ألف برميل

يوميًا، هو نسبة أقل مما تتوقعه أوبك لهذا العام؛ حيث تبلغ خسارة الإنتاج الروسي في تقرير المنظمة عن سوق النفط الشهري نحو 850 ألف برميل يوميًا، لكن هذا لا يزال أقل مما تتوقعه وكالة الطاقة الدولية (خسارة قرابة 1.4 مليون برميل يوميًا من النفط الروسي هذا العام).

ويُعد إنتاج النفط الروسي أحد العوامل الرئيسة العديدة التي سيأخذها أوبك+ في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن الخطوات التالية للتحالف.

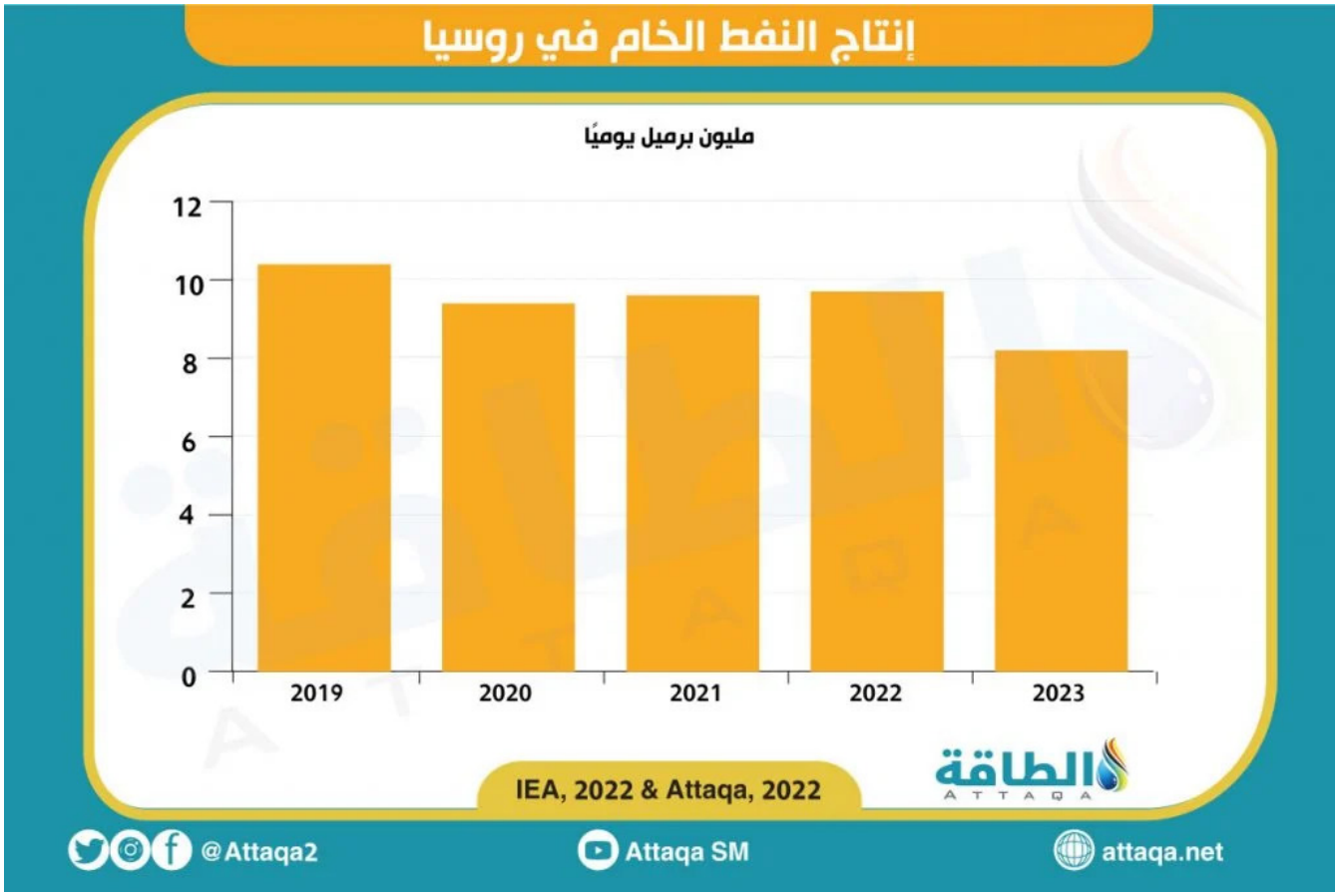

* شهد الطلب على الغاز الطبيعي والمسال مستويات تاريخية بعد الحرب الروسية، وكذلك الأسعار التي قفزت إلى أعلى مستوى.. كيف ترى كارول نخلة هذا المشهد؟

تم ربط أوروبا وروسيا بعلاقة تمتد لعقود بما يتعلق بتجارة الغاز، خاصة غاز خطوط الأنابيب؛ حيث كانت موسكو أكبر مورد للمنطقة؛ لذلك لم يكن من المستغرب رؤية رد فعل السوق عندما انهارت هذه العلاقة، خاصة أنه حدث ذلك بالإضافة إلى التطورات الأخرى التي كانت تؤثر في ارتفاع أسعار الغاز في أوروبا قبل بدء الحرب الأوكرانية.

وفي الواقع، ربما كان 2022 بمثابة «عام مرعب» لأسواق الطاقة في أوروبا، ومع ذلك أظهرت الأزمة أيضًا أن الغاز الطبيعي المسال يؤدي دورًا مهمًا في جعل أسواق الغاز أكثر قابلية للاستبدال وأكثر عالمية، على عكس غاز خط الأنابيب الذي يحافظ على تجارة الغاز بوصفها مسألة إقليمية أكبر.

لقد كانت المسألة بضعة أشهر قبل أن نرى ناقلات الغاز الطبيعي المسال تقف في طوابير في المحطات الأوروبية؛ حيث اجتذبت الأسعار المرتفعة إمدادات الغاز الطبيعي المسال.

* العديد من الدول اتخذت قرارات استثمارية وخطوات جادة في مشروعات الغاز بعد حرب أوكرانيا.. هل من شأن ذلك هبوط الأسعار من جديد؟

لم تؤدِّ الأزمة إلى ارتفاع أسعار الغاز فحسب؛ بل أدّت أيضًا إلى دعم الاستثمار في الغاز خاصة مع تغير نبرة صانعي السياسات لصالح هذه الاستثمارات، وسارع الاتحاد الأوروبي لإيجاد إمدادات بديلة للغاز الروسي، ودعم الاستثمار بشكل علني في قطاع الغاز في المنطقة (التعاون مع النرويج المعلن في يونيو/ حزيران من العام الماضي هو أحد الأمثلة) وفي أماكن أخرى (مثل أفريقيا والشرق الأوسط).

ونفّذت ألمانيا -التي كانت تعتمد بشدة على الغاز الروسي- بناء أول منشأة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في وقت قياسي؛ لذا ستؤدي زيادة الاستثمار في الغاز إلى احتمالية زيادة الإمدادات.

* برزت الجزائر ومصر في مقدمة الدول العربية التي اتجهت إليها أنظار أوروبا لتأمين إمدادات الغاز.. هل ترون أن الدولتين يمكن الاعتماد عليهما في تعويض جزء كبير من الغاز الروسي؟

إن شمال إفريقيا ولا سيما الجزائر وبدرجة أقل مصر، مورد مهم للغاز إلى أوروبا؛ لذا فليس من المستغرب أن تتصدر المنطقة قائمة المصدرين في حين كان الاتحاد الأوروبي يبحث عن إمدادات بديلة للغاز الروسي، وفي حين أن دول شمال إفريقيا ساعدت في تهدئة الضغط على الأسعار في أوروبا؛ فإن إمكاناتها لتحل محل الغاز الروسي محدودة في ظل الظروف الحالية.

في كلا البلدين (مصر والجزائر)، ولكن بشكل أكبر في الجزائر، يتآكل الطلب المحلي من قدرة التصدير، وهناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في هذين البلدين لدعم إمكانات تصدير أكبر.

* ما رأيكم في صفقة الاتحاد الأوروبي للحصول على الغاز الإسرائيلي بعد إسالته في مصر؟

على الاتحاد الأوروبي أن ينظر إلى كل بلد لديه غاز لمساعدته على تجنب أزمة خطيرة.. في نهاية المطاف، كانت روسيا أكبر مصدر للغاز في المنطقة لعقود؛ لذا لا يمكن لدولة بمفردها سد الفجوة الناتجة عن فقدان إمدادات الغاز الروسي على المدى القصير أو حتى على المدى المتوسط.

ويمكن للغاز الإسرائيلي أن يدعم القدرة التصديرية لمصر، لكنه بمفرده يؤدي دورًا هامشيًا، ولكن كما يقول المثل «في وقت الأزمات، كل القليل يساعد!».

* اتجه العديد من البلدان العربية، مثل قطر وسلطنة عمان، إلى صفقات الغاز المسال طويلة الأجل.. هل يكون ذلك الحل المناسب لضمان تقلب الأسعار؟

من الخطأ إزالة التقلبات في الأسعار من الأسواق بالكامل، بالإضافة إلى أنها مهمّة شبه مستحيلة.

الأسواق فعّالة للغاية في توزيع الموارد على الرغم من أن هذا قد لا يكون ظاهرًا بسرعة.. بالطبع كانت العقود طويلة الأجل وما زالت تؤدي دورًا مهمًا في تجارة الغاز، لكن لو بِيع كل الغاز بموجب عقود طويلة الأجل؛ فإنني أشك أن أزمة الغاز التي رأيناها في أوروبا العام الماضي كانت ستنتهي «بسرعة».

فالأسعار المرتفعة اجتذبت الغاز الطبيعي المسال الفوري إلى السوق وخففت مما كان يمكن أن يكون مشكلة كبيرة لأوروبا.

* هل تحتاج سوق الغاز إلى منظمة مثل أوبك؛ تدير السوق وتحقق الاستقرار؟

هذا الموضوع يتحدّث عنه الناس منذ سنوات، لكن أسواق الغاز مختلفة تمامًا عن النفط.

على سبيل المثال، تُتداول غالبية النفط المنتج عالميًا، في حين أن جزءًا بسيطًا من الغاز المنتج يتبع هذا المسار، وهناك أكثر من 12 آلية تسعير، تختلف حسب ظروف السوق والعقود.

ونظرًا إلى هذا الواقع؛ أجد صعوبة في رؤية كيفية عمل مجموعة دول لتصدير الغاز.

* برز المغرب ضمن أحدث البلدان العربية التي تحقق اكتشافات غاز.. ما رأيكم في أرقام الاحتياطيات المعلنة حتى الآن؟ وهل تدخل المملكة قائمة الدول المنتجة قريبًا؟

ينتج المغرب بالفعل الغاز ولكن بكميات قليلة، ولا تزال هناك تكهنات ملحوظة حول احتياطيات الغاز في المملكة؛ حيث إنه ليس واضحًا ما إذا كانت الأرقام المذكورة هي تلك التي اكتُشِفت تقنيًا أو مثبتة تجاريًا.

إن أي زيادة في الإنتاج يجب أن تساعد المغرب على تقليل اعتماده على الفحم في توليد الكهرباء.

* هل نجحت حرب أوكرانيا في دفع قطاع الطاقة المتجددة العالمي نحو المزيد من الانتعاش؟

عزّزت الحرب في أوكرانيا الاهتمام والاستثمار بجميع أنواع الطاقة؛ حيث تلقّت الطاقة الخضراء معاملة تفضيلية وتسريع الاتجاهات السابقة.

في مايو/أيار 2022، نشر الاتحاد الأوروبي تقريرًا حول خطة سمّاها «ري باور إي يو RePowerEU» حيث حُدِّدَت أهداف أكثر جرأة للطاقة المتجددة.

يبقى أن نرى ما إذا كانت هذه الوعود سيتم الوفاء بها أم لا، لكننا نشهد أيضًا منافسة غير صحية بين القوى الكبرى، ولا سيما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين.

على سبيل المثال، تسبب قانون خفض التضخم الأميركي (IRA) -وهو حزمة بقيمة 370 مليار دولار- في استياء الاتحاد الأوروبي الذي يرى أن القانون يوفر إعانات غير عادلة للشركات الأميركية التي تستثمر وتعمل في قطاع الطاقة الخضراء.

واستجابةً لذلك؛ أعلنت المفوضية الأوروبية خطة التنمية الصناعية الخضراء (GDIP) وهي برنامج دعم بقيمة 600 مليار يورو، بينما يتطلب التحول إلى الطاقة الخضراء دعمًا حكوميًا قويًا؛ فإنه يحتاج أيضًا إلى التعاون بين البلدان، وليس هذا النوع من المنافسة غير الصحية.

* ما أبرز النماذج العربية التي تتوقع لها كارول نخلة وشركة كريستول إنرجي مزيدًا من التفوق في الطاقة النظيفة؟

نرى مشروعات طموحة معلنة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تمتلك الحكومات الموارد المالية والطبيعية بالإضافة إلى الخبرة المناسبة لمتابعة مشروعات من هذا النوع، وفي هذا الصدد، تبرز المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بشكل خاص.

ويمكن لمشروعات مثل «هيليوس» الهيدروجين الأخضر في المملكة العربية السعودية أن تضع المنطقة في طليعة انتقال الطاقة الخضراء.

في نظري، تمثّل السياسة المعتمدة في المنطقة النهج العقلاني لتلبية كل من أمن المناخ وأمن الطاقة من خلال التكامل وليس الاستبدال، على الأقل حتى تصل تقنيات الطاقة المتجددة إلى النطاق والموثوقية والتخزين الأكبر.

النفط في الكويت يكفي للإنتاج 90 عامًا.. وهذه احتياطيات الخليج

الطاقة

قال تقرير حديث، إن احتياطيات النفط في الكويت تكفي للإنتاج لمدة تصل إلى 90 عامًا مقبلة، بينما تمتلك الدولة الخليجية احتياطيات من الغاز تكفيها للإنتاج 95 عامًا.

وأنشأت الدولة الخليجية البارزة في سوق النفط العالمية لجنة وطنية مختصة بالأوزون ومكافحة تغير المناخ، برئاسة الهيئة العامة للبيئة، وتضم في عضويتها ممثلين عن جهات أخرى، وفق ما جاء في تقرير معهد الشرق الأوسط، الذي يتخذ من واشنطن مقرًا له.

وتضم اللجنة في عضويتها ممثلين عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ووزارة النفط في الكويت، ومؤسسة البترول ووزارات الكهرباء والماء والخارجية، والهيئة العامة للطيران المدني، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وأوضح التقرير أن معدلات احتياطيات النفط والغاز في دول الخليج تشير إلى أنها ستواصل إنتاجها من الهيدروكربونات لأوقات تتراوح بين 20 عامًا، بالنسبة لمملكة البحرين، و140 عامًا، بالنسبة لدولة قطر. يُذكر أن منصة الطاقة ترى عدم منطقية الحديث عن وجود عمر مفترض لانتهاء أو نضوب النفط في دولة ما، لكن البيانات والأرقام هنا حسب تقرير معهد الشرق الأوسط.

خطط الكويت المناخية

أصدرت الكويت خطة التكيف الوطنية (2019-2030)، وذلك في عام 2019، التي تستهدف خفض الانبعاثات الكربونية، بنحو 7.4٪ من إجمالي انبعاثات الدولة بحلول عام 2035 بشكل طوعي، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

ويوضح الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حجم احتياطيات النفط في الكويت،

حتى نهاية العام الماضي 2022:

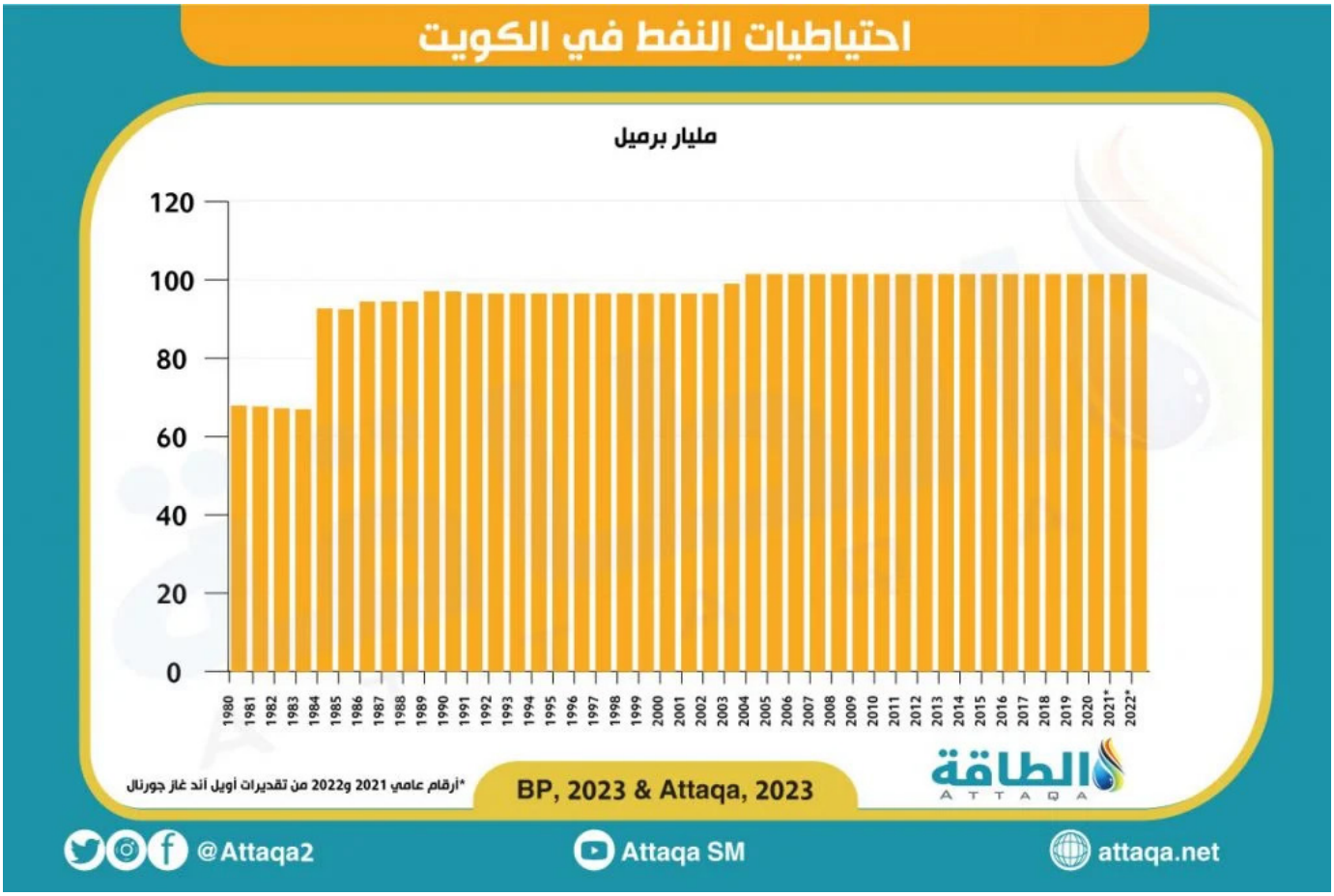

وتجعل احتياطيات النفط في الكويت البلادَ قادرة على مواصلة الإنتاج لمدة 90 عامًا قادمة، بينما تجعلها احتياطيات الغاز قادرة على الإنتاج لأكثر من 95 عامًا، وفق ما جاء في التقرير الذي نشره المعهد ضمن سلسلة مقالات حول التنويع الاقتصادي وتحول الطاقة.

وبحسب التقرير، فإن الكويت قد حددت موعدًا لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، بالإضافة إلى رفع مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديها بحلول عام 2030، وعلى الرغم من ذلك، لم تضع أهدافًا إستراتيجية وطنية مناخية.

يشار إلى أن التقرير الأخير للهيئة الحكومية المعنية بالمناخ التابعة لمنظمة الأمم المتحدة كان قد كشف ارتفاع درجة حرارة الأرض عالميًا بنحو 1.1 درجة مئوية، متوقعًا أن يرتفع هذا الرقم إلى 1.5 درجة مئوية خلال 20 عامًا، وهو عكس الهدف العالمي المُعلَن لخفض درجة حرارة الأرض بالقيمة نفسها.

احتياطيات النفط في الكويت

استشهد تقرير معهد الشرق الأوسط باحتياطيات النفط في الكويت، مدللًا على أن الدولة الخليجية النفطية لديها إمكانات كبيرة في هذا المجال، ولكنها في الوقت نفسه تبذل جهودًا في سبيل مواجهة التغيرات المناخية وتبعاتها.

وأشار إلى أن أكثر من 130 دولة حتى الآن مسؤولة عمّا يقرب من 83٪ من الانبعاثات العالمية، منها 5 دول في منطقة الخليج، وهي البحرين والكويت والسعودية والإمارات وسلطنة عمان، وفق المعلومات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وأوصى التقرير بضرورة زيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء عالميًا، من 29٪ حاليًا إلى أكثر من 60٪ بحلول 2030، مع ضرورة رفع نسبة المساهمة إلى نحو 90٪ في عام 2050، لتحقيق الحياد المناخي بحلول منتصف القرن.

وإلى جانب الكميات الهائلة من النفط في الكويت، تملك دول الخليج الأخرى كميات كبيرة من النفط والغاز، مما يجعلها من المنتجين الرؤساء في الصناعة، ورغم ذلك يمكنها أن تؤدي دورًا مهمًا في دعم الجهد العالمي لتحقيق الحياد الكربوني، نظرًا لامتلاكها إمكانات كبيرة من الطاقة المتجددة، وفق تقرير معهد الشرق الأوسط.

ولفت التقرير إلى أن دول الخليج تمتلك أنواعًا من الوقود ذي المحتوى الكربوني الأقلّ عالميًا، بجانب موارد مالية عملاقة، تجعلها قادرة على المساهمة في الحياد الكربوني، إلّا أنها ستحتاج إلى تحديد التحديات معالجتها، للوصول إلى هذا الهدف.

خلال أسبوع «سيرا».. الجابر: علينا جميعا الاصطفاف خلف هدف الوصول إلى الحياد الصفري

العين الإخبارية

يلعب قطاع النفط والغاز دورًا متكاملًا في مواجهة تداعيات تغير المناخ، وبالتالي دفع العالم نحو مستقبل نظيف ومستدام خال من الكربون.

هكذا أكد الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الرئيس المعيَّن لمؤتمر الأطراف COP28 الذي تستضيفه دولة الإمارات العام الحالي، وذلك في كلمته اليوم أمام مؤتمر «أسبوع سيرا» السنوي، الذي تنظمه «ستاندرد آند بورز جلوبال».

وخلال حديثه في الجلسة العامة في اليوم الأول للمؤتمر، أوضح الدكتور سلطان بن أحمد الجابر أن «قادة قطاع الطاقة لديهم الدراية والخبرة لمواجهة التحدي المزدوج المتمثل في تحقيق التقدم المستدام بالتزامن مع خفض الانبعاثات»، داعياً القطاع إلى: «خفض الانبعاثات بشكل أسرع، ومواكبة المستقبل في وقت أقرب، والبدء من الآن بإنشاء منظومة الطاقة المستقبلية».

كما أكد أن دولة الإمارات، بفضل توجيه القيادة ورؤيتها الاستشرافية، تواجه التحديات العالمية وتتعامل معها بذهنية إيجابية، بالتعاون مع شركاء يتبنّون نفس الرؤى والأفكار والتوجهات.

واستعرض مدى تعقيد التحدي موضحاً أنه بحلول عام 2030، سيكون هناك نصف مليار شخص إضافي يعيشون على هذا الكوكب، ويطالبون بمزيد من الطاقة كل عام، بينما يحتاج العالم في الوقت نفسه إلى خفض الانبعاثات بنسبة 7٪ كل عام للحفاظ على هدف تفادي تجاوز الارتفاع في درجة حرارة الأرض مستوى 1.5 درجة مئوية، أي بنسبة 43٪ في أقل من سبع سنوات. ولفت إلى أن هذا التحدي العالمي «يتطلب حلولاً عالمية يساهم فيها جميع المعنيين الذين عليهم العمل باتحادٍ وتكاتف».

كما لفت إلى أن العالم سيقيّم، هذا العام، التقدم المناخي المحرز من خلال إجراء أول حصيلة عالمية، موضحاً أننا نعلم أننا بعيدون عن المسار الصحيح، وأننا بحاجة إلى عملية تصحيح جذرية.

واستذكر مقولتين شائعتين في مدينة هيوستن التي تشهد فعاليات «أسبوع سيرا»، هما: «هيوستن... لدينا مشكلة» في إشارة إلى ضرورة تحقيق تقدم في العمل المناخي الفعّال، أما المقولة الثانية فهي أن «الفشل ليس خياراً» عندما يتعلق الموضوع بضرورة إيجاد الحلول المنشودة.

وأكد ضرورة الوحدة والتكاتف لمواجهة الإشكالية الثلاثية للطاقة التي تشمل: تأمين إمدادات كافية من الطاقة، وبتكلفة معقولة للعالم الذي يتزايد تعداد سكانه، وحماية كوكبنا من الاحتباس الحراري، وقال إن: «لكل حكومة، وكل قطاع، وكل شركة، وكل فرد، دوراً يؤديه، ولا يمكن أن يبقى أحدٌ على الهامش، ولقِطاع الطاقة خاصةً دور مهم في هذه الحلول، ويجب أن يتحمل هذا القطاع المسؤولية ويتولى قيادة المسار». وشدد على أن قطاع النفط والغاز بحاجة إلى خفض انبعاثات عملياته سريعاً، والقيام بدور حيوي في خفض انبعاثات عملائه.

وأضاف أن: «نصف قطاع النفط والغاز فقط أعلن الالتزام بهدف تحقيق الحياد المناخي لانبعاثات النطاقين الأول والثاني بحلول عام 2050. ومن الضروري أن يتوافق القطاع حول نفس الهدف. وعلينا أن نضاعف جهودنا لتحقيق تقدم أكبر.. فلْنستهدف تحقيق الحياد المناخي حتى قبل ذلك، ولنتوسع في تطبيق أفضل الممارسات للوصول إلى صافي انبعاثات صفري من غاز الميثان بحلول عام 2030. علينا أيضاً استخدام الكهرباء لتشغيل عملياتنا، وتجهيز المرافق بتقنية التقاط الكربون وتخزينه، واستخدام جميع التقنيات المتاحة لرفع الكفاءة، ولنحرص على رصد التقدم، وقياسه، والتحققْ منه، في كل خطوة على الطريق».

وقال الجابر «إن تحقيق تقدم باتجاه حل أزمة المناخ لا يقتصر فقط على خفض كثافة الكربون من عمليات قطاع النفط والغاز. ومن خلال المحفزات والتقنيات المناسبة والتوجهات ونماذج الشراكات الصحيحة، فإن القطاع لديه الإمكانات والموارد اللازمة لمساعدة الجميع على معالجة انبعاثات النطاق الثالث».

وتابع: «المجال الذي يمكن أن يشهد التأثير الأكبر في أقصر وقت هو توليد الكهرباء، وبحلول عام 2030،

نحتاج إلى مضاعفة قدرة إنتاج الطاقة المتجددة ثلاث مرات. هذا هو العقد المناسب لتقوموا بتنويع محافظ الطاقة، وضمان مواكبة أعمال شركاتكم للمستقبل، وتوفير الطاقة النظيفة التي يحتاجها العالم. ومع ذلك، نعلم أنه بالنسبة للقطاعات ذات نسب الانبعاثات المرتفعة، فالطاقة المتجددة ليست كافية، حيث تتسبب صناعة الألمنيوم والحديد الصلب والإسمنت وكثير من الصناعات الثقيلة الأخرى بـ 30 في المئة من إجمالي الانبعاثات العالمية».

وقال الدكتور سلطان أحمد الجابر إن خفض انبعاثات الاقتصادات على نطاق واسع يتطلب «منظومة تمكِّنُ تحقيق ذلك» وتربط بين السياسات والبشر والتكنولوجيا ورأس المال، وأن على صانعي السياسات خلق الحوافز التي تحرك السوق في الاتجاه الصحيح، مضيفاً أن الصناعة من جانبها تحتاج إلى سياسات واضحة لتوجيه قرارات الاستثمار على المدى البعيد، وأن من شأن التشريعات والأنظمة الصحيحة أن تحفّز إيجاد التقنيات المبتكرة التي تتيح تحسين أنظمة تخزين الطاقة باستخدام البطاريات، وخفض تكلفة التقاط الكربون، وتطوير وزيادة الجدوى التجارية لعناصر سلسلة قيمة الهيدروجين. وتابع أن الأفراد يحتاجون إلى تمكينهم من العمل المشترك، والخروج من عزلتهم والاتحاد حول قضية مشتركة.

ولفت إلى الفجوة التمويلية بين الطموحات المناخية وما يجب توفيره لتلبية الأهداف العالمية، قائلاً إن المجتمع المالي بالكامل يحتاج إلى القيام بدور أكبر، حيث استثمر العالم في عام 2022 نحو 1.4 تريليون دولار في الانتقال في قطاع الطاقة، بينما نحتاج إلى أكثر من ثلاثة أضعاف هذا المبلغ وفقاً لوكالة الطاقة الدولية، موضحاً أننا نحتاج إلى «توفير رأس المال من جميع المصادر: الحكومات، والقطاع الخاص، والشركات الاستثمارية، والاستثمارات الخاصة، والصناعة، والمؤسسات المالية الدولية».

وأكد على ضرورة ضمان عدم ترك أحد خلف الرَكب عندما يتعلق الأمر بتمويل الانتقال في قطاع الطاقة، قائلاً: «15 في المئة فقط من الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة يصل إلى الاقتصادات النامية في دول الجنوب العالمي، حيث يعيش 80 في المئة من السكان. لذلك، نحتاج إلى التفكير الجاد في تطويرٍ جذري لأداء المؤسسات المالية الدولية، والبنوك متعددة الأطراف لنتمكن من توفير تمويل ميسَّر، وتقليل المخاطر، وجذب مزيد من الاستثمار الخاص.»

وعدّد الجابر مجموعة من أهم أولويات قطاع الطاقة، فقال: «علينا أن نطور ونضاعف إنتاج الهيدروجين ونزيد جدواه التجارية بحلول عام 2030. وباعتباره تقنية ناشئة، فإن ريادة الأعمال والشراكات والتعاون، عوامل رئيسية لبناء سلسلة قيمة الهيدروجين بالكامل، ونحن في دولة الإمارات مستعدون للشراكة مع كل من يريد الانضمام إلينا لتحقيق ذلك. وحين نفعل كل هذا، سيكون المكسب الأسرع هو تحسين كفاءة الطاقة. لِنعمل مع العملاء لتحسين كفاءة الطاقة، بالتزامن مع إتاحة الحصول على الطاقة الخالية من الكربون، ولنواصل تركيزنا بدقةٍ عالية على هدفنا بخفض الانبعاثات».

وسلط الضوء على الفرصة التاريخية المترتبة على تحقيق الانتقال العالمي في قطاع الطاقة، بقوله إن «تحقيق نقلة نوعية في منظومة الطاقة العالمية يمثل أعظم فرصة للتنمية البشرية والاقتصادية منذ الثورة الصناعية الأولى».

واختتم الجابر كلمته بتوجيه دعوة مفتوحة إلى جميع الأطراف على مستوى الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، للتعاون والتكاتف ومشاركة الأفكار والحوار، فقال «اسمحوا لي أيضاً أن أوجه دعوة مفتوحة إلى جميع الأطراف على مستوى الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. دعوة للتعاون والتكاتف ومشاركة أفكاركم والحوار معنا. وعلينا أن نتذكر أن العالم يتقدم من خلال الشراكة وليس التفرّق. فلْنوحِّد عالمنا المنقسم لِيكون مؤتمر الأطراف القادم مؤتمر التكاتف، والنتائج العمليّة، واحتواء الجميع، وعلينا جميعاً أن نسير في نفس الاتجاه لأن في الوحدةِ طاقةً أكبر من التفرُّق... نمتلك الإرادة المطلوبة، ولدينا بالتأكيد كل ما نحتاج إليه لصنع التغيير اللازم. هدفنا كبير ونبيل، ويتطلب جهداً هائلاً. والفشل ليس خياراً».

وعقب إلقاء كلمته، شارك الدكتور سلطان أحمد الجابر في مقابلة مع دانيال يرغن، نائب رئيس «ستاندرد آند بورز غلوبال» ورئيس مؤتمر أسبوع سيرا، حيث أكد أن العالم «لا يستطيع التخلي عن مصادر الطاقة الحالية قبل أن تصبح منظومة الطاقة المستقبلية جاهزة وقادرة على تلبية احتياجاته».

وأوضح أن «السياسات التي تستهدف التخلي عن منظومة الطاقة الحالية قبل بناء منظومة جديدة هي طريق يؤدي إلى أزمات الطاقة مستقبلاً، لذا، نحرص على تعزيز مصادر الطاقة المتجددة بشكل متزامن

مع التوسع في تطبيق تقنيات خفض الانبعاثات».

ولفت إلى الميزة الطبيعية التي تمتلكها دولة الإمارات والتي جعلت موارد النفط والغاز فيها من الأقل عالمياً في الانبعاثات الكربونية، حيث تبلغ كثافة الكربون لخام مربان أقل من نصف المتوسط العالمي لقطاع النفط، مؤكداً أن الدولة تستهدف، بفضل رؤية وتوجيهات القيادة، مواصلة خفض الانبعاثات الكربونية في قطاع النفط والغاز بنسبة 25٪ إضافية بحلول عام 2030، لقناعتها الراسخة بأن إنتاج الطاقة منخفضة الكربون سيشكل داعماً أساسياً لخفض الانبعاثات الكربونية في الكثير من القطاعات في أنحاء العالم، وتحقيق معدلات نمو غير مسبوقة.

وعندما سُئل عما يأمل في تحقيقه عبر مؤتمر الأطراف COP28، أوضح أن الأولويات الرئيسية هي التقدم في موضوعات: التخفيف، والتكيف، والخسائر والأضرار، والتمويل المناخي، وإنشاء منظومة عمل مبتكرة، مجدداً التأكيد على أن «مؤتمر الأطراف COP28 سيكون مؤتمراً للعمل»، مضيفاً: «نريد نتائج حقيقية، والعالم يحتاج إلى الانتقال من التفاوض على إبرام المعاهدات إلى تنفيذها، والعالم بحاجةٍ إلى إيجاد حلول داخل المفاوضات الرسمية وخارجها. وسيكون COP28 مؤتمراً للجميع يحتوي مختلف المعنيين بالمناخ، وتخضع التزاماته للإشراف والمتابعة، وتتسم حلوله بقابلية التنفيذ».

شكراً